الحرية
اسبوعية سياسية عربية

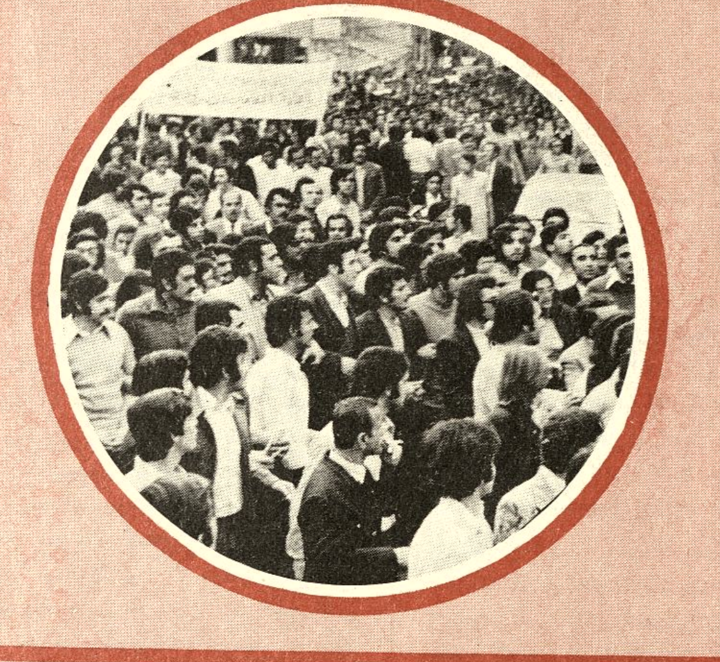
في هذا العدد:

بيروت - الأثنين ٢-٤-١٩٧٣ - العدد ٦١٥ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشًا لبنانيًا - 1973 AL-HOURRIAH - Nº 615



حكومة السادات الجديدة

مأزق الحل السلمي والتناقضات الداخلية



مظاهرة طلاب لبنان

انطلاق التحرك رغم التهويل بالقمع



حول موقف ممثل «فتح» في السعودية

السلطان قابوس يعترف ..

واخيرا اضطر السلطان قابوس الى الاعتراف بما كانت تقوله الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي عن المساعدات العسكرية المباشرة التي يتلقاها من ايران والاردن والسعودية (وليبيا) . وكانت الجبهة تؤكد باستمرار عن وجود ضباط اردنيين في جيش قابوس ، وعن قوات ايرانية من ضباط وجنود قد نزلت في ساحل عمان لمحاربة الثوار فضلا عن الضباط البريطانيين وعن القوات البريطانية المشاركة في الحرب ضد الثوار ، والقاعدة الجوية البريطانية في صلالة ..

هذه المرة اعترف السلطان في حديثه لمندوب جريدة «النهار» بكل ذلك بعد ان انتشرت تفاصيل هذه المساعدات العسكرية ، وبعد فشل السلطان في القضاء على الثورة في ظفار ، فجاء على لسانه ولسان مندوب «النهار» ما يلي :

١ — هناك ضباط اردنيون يتولون عمليات التدريب .. (واضاف مندوب « النهار » ويتولون المخابرات ايضا !) .. (ومع ذلك يصر قابوس بان هؤلاء لا يشتركون في القتال ؟)

٢ — الضباط البريطانيون ما زالوا يحتفظون بالمناصب العليا القيادية في الجيش .. (صوت الثورة اكدت في نشرتها الاخيرة — كما يجد القاريء الى جانب هذا الكلام — ، تشكيل مجلس دفاع من الضباط البريطانيين) .. وهناك قاعدة عسكرية بريطانية في جزيرةمصيرة.

٣ — السعودية تقدم مساعدات عسكرية واقتصادية ضخمة من بناء المدارس والمستشفيات الى تسليح الجيش بالمدفعية وغيرها من المعدات.

٤ — مساعدات وخدمات عسكرية من ايران. وهناك ضباط ايرانيون يشرفون على هذه المساعدات . وهناك بعض الطائرات ، (وبعد ذلك كله يصر السلطان قابوس على القول بانه ليس صحيحا وجود قوات ايرانية في عمان !!)

ويفصل مندوب « النهار » هذه الخدمات العسكرية الايرانية على الشكل التالي : عشر طائرات هليكوبتر من طراز « اوغستا — بل — ٢٥ » مع طياريها وضباط الصيانة والمظليين التابعين لها . ويبلغ عددهم نحو ٣٣ ضابطا ايرانيا يرابطون مع طائراتهم ومعداتهم في صلالة . وهؤلاء الضباط والطائرات هم جزء من الجيش الايراني ويحملون الرتب والشارات الايرانية وتحت امرة ايرانية وليست عمانية ، كما تتكفل ايران برواتبهم ومؤونتهم .. والطيارون الايرانيون يشتركون مع طائراتهم في عمليات عسكرية فعلية ضد الثوار ، ويعتبرون انفسهم جزءا في حرب العصابات التي تدور رحاها في جبال ظفار الان .

(ومع كل هذه الاعترافات فان السلطان لم يزل مصرا على ان ايران لم تحتل جزيرة « ام الغنم » ؟!)

ويقول الثوار ان الجيش الايراني احتل هذه الجزيرة العمانية وانزل قواته في جزر كوريا موريا . وكل هذه المساعدات العسكرية الايرانية حدثت بعد اتفاقية قابوس وشاهايران الذي صرح بأنه « سيتدخل لانقاذ الحكم في مسقط في حالة اي تهديد حقيقي له من قبل الثوار » .

واخيرا كشفت صحيفة واشنطن بوست ان ايران طلبت الى عمان الاشتراك معها في تفتيش كل السفن المارة عبر مضيق هرمز الذي يشكل المدخل الى الخليج . وذلك بقصد منع شحن الاسلحة الى الثوار وتحت حجة مكافحة التلوث !

وفي هذا الوقت بالذات ، كان الزيات وزير الخارجية المصرية يزور ايران ويجري مباحثات ودية مع الشاه والمسؤولين الايرانيين ، وتنتهي الزيارة بتصريح من الزيات يقول فيه ان ايران تدعم القضية العربية !.. وقد دعمتها فعلا ، فاحتلت الجزر العربية ، وتدخلت عسكريا ، بالاضافة الى علاقتها الوثيقة باسرائيل ، بغض النظر ، اذا أراد الزيات ، عن كونها قاعدة عسكرية ضخمة لحراسة المصالح الامبريالية الاميركية في الخليج العربي زيارة الزيات لايران وتصريحاته هناك تكشف الى اي مدى وصل اليه تراجع الانظمة الوطنية العربية في علاقتها بالادوات الامبريالية في المنطقة .

٥ — واخيرا يأتي دور ليبيا

يقول السلطان قابوس : « الاخوة الليبيون متفهمين جدا لموقفنا وسياستنا ، وقد بارك العقيد معمر القذافي الخطوات التي نسير عليها في سياستنا الداخلية المتعلقة بالوضع العسكري في ظفار وفي سياستنا الخارجية العامة . خصوصا فيما يتعلق بالخليج .. وقد زارنا وفد ليبي للاطلاع على احوال البلاد الاقتصادية والعسكرية (كان الوفد عسكريا) .. (وخرج هذا الوفد الليبي بافضل الانطباعات ، وطلب منا تحديد حاجاتنا من المساعدات التي نرغب فيها وعلى ضوئها ينظرون الى امكاناتهم ويحددون نوع المساعدات التي سيرسلونها وكميتها) .

ويفصل مندوب «النهار» : لقد ابدى العقيد القذافي عطفا على مشاكل السلطان قابوس وخصوصا حربه في ظفار ضد ثوار الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي ، كما ابدى تفهما لوضع السلطنة فيما يختص باستخدام ضباط بريطانيين في الجيش على رغم حساسية العقيد ازاء الوجود الاجنبي في العالم العربي والقواعد العسكرية !

وبعد زيارة الوفد العسكري الليبي صرح المقدم بلقاسم رئيس الوفد اثر عودته من صلالة حيث التقى بالضباط البريطانيين والاردنيين الايرانيين في جيش قابوس : « ان قضيتكم عادلة ضد المتمردين الشيوعيين ، فسلطنة عمان هي الجبهة الامامية للامارات والدول العربية في نضالها ضد العقيدة الشيوعية وتغلغلها في الوطن العربي » !

هكذا تظهر « الوطنية القذافية » على حقيقتها في الخليج العربي، فهي تنقلب الى ضدها وتصبح تواطؤا كاملا مع ايران والسعودية والاردن وبريطانيا .. فيتحالف العقيد القذافي « المقاتل ضد الاستعمار » مع هذه القوى الرجعية والاستعمارية جميعا لمحاربة ثوار ظفار !.. وبما ان العقيد القذافي بوطنيته العارمةيحارب الاستعمار على كل الجبهات وقد اخرج القواعد الاجنبية العسكرية من بلاده ، فان «وطنيته» في محاربة ثوار ظفار (المتمردون الشيوعيون كما يصفهم) تصل به الى القبول بقواعد عسكرية بريطانية وبوجود ضباط بريطانيين يحاربون هؤلاء « الملحدين » الخطرين ، وهو لايمانع بأن يساهم في هذه الحرب «الشريفة» خاصة بعد ان اكتشف «نقاطا فكرية» مشتركة بينه وبين السلطان قابوس ، فأعجب بالسلطان كما اعجب السلطان به .. وحاول العقيد بحماسهالوحدوي المعروف ان يقنع السلطان بأن يكون رائد الوحدة العربية في الخليج، ولكن السلطان اخبره بتواضع انه غير قادر — الان — على لعب هذا الدور قبل ترتيب بيته الداخلي !

هنا — ايضا — بكل تفاصيل هذا الدور الليبي في الخليج — تتأكد حقيقة « المواقف الوطنية » التي تفرزها افكار العقيد القذافي القومية — الدينية ، وكيف تنقلب في الممارسة الى نقيضها في منطقة تعترف الدوائر الامبريالية نفسها بأنها تخطط لها عسكريا واقتصاديا من خلال ادواتها المحلية للحفاظ على مصالحها الضخمة فيها ، ولمحاربة الحركات الوطنية وتصفيتها وخاصة ثورة ظفار وثورة اليمن الديموقراطية التي تساندها وتدعمها .

□□

ماذا يبقى من موقف القذافي الوطني في الخليج عندما يلتقي مع هذا المخطط الامبريالي في محاربة الحركات الوطنية ، وعندما يلتقي مع السعودية وايران والاردن وبريطانيا في مكان واحد هو سلطنة عمان ، وعند دور واحد هو دور تصفية الثورة الوطنية هناك ؟؟

مجلس دفاع من الضباط البريطانيين !

قام السلطان قابوس بتشكيل مجلس دفاع جديد للسلطنة وسيكون اعضاؤه هم : وزير الشؤون الخارجية ومساعد سكرتير الدفاع وقائد قوات السلطان ومدير المخابرات وممثل عن البوليس ومستشار اقتصادي واخر لشؤون الامن والمعروف ان الضباط البريطانيين يتولون عددا من المناصب الرئيسية الخاصة بالدفاع والامن ومنصب نائب سكرتير الدفاع الكولونيل هيواولدمان وهو منصب جديد ، وقد عين البريغادير بيرغوس سيميل، وهو ضابط سابق في سلاح الهندسة الملكي البريطاني في هذا المنصب .

وهذا يعني ان مجلس الدفاع قد تشكل من الضباط البريطانيين التالية اسماؤهم :

١ — البريغادير بيرغوس سيميل (مساعد سكرتير الدفاع) .
٢ — كريزي : قائد قوات السلطان .
٣ — مدير المخابرات .
٤ — جون تاون : المستشار الاقتصادي
٥ — دينين : المستشار لشؤون الامن.

بالاضافة الى السلطان قابوس ووزير خارجيته .

عمليات عسكرية في الداخل.. انفجار في مبنى البلدية بالقدس المحتلة

بناء على الاوامر الصادرة من القيادة العسكرية لقوات الجبهة الشعبية الديمقراطية قامت مجموعة الشهيد «علي الالماني» يوم الجمعة ٣٠-٣-١٩٧٣ قوات الداخل بوضع عبوات حارقة شديدة الانفجار في حديقة عامة (اوستر) بالقرب من مبنى البلدية في القدس المحتلة هذا وقد انفجرت العبوات ظهر اليوم وادت الى خسائر لا تعرف بعد هذا وقد زعم العدو ان خسائر بالارواح لم تقع . وعادت المجموعة الى قواعدها سالمة .

وقد اودعت القيادة العسكرية لقوات الجبهة رسالة مغلقة لدى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية واللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان .

وتأتي هذه العمليات تأكيدا على خط الثورة في تصعيد عمليات المقاومة في الاراضي الفلسطينية المحتلة وردا على سياسة العدو الرامية الى تهويد مدينة القدس ، والذي بدأ الى جانب اقتلاع السكان الاصليين العرب تدريجيا بافراغ المدينة ايضا من الدوائر العربية فيها . وبما ان سلطات العدو الاسرائيلي كانت قد حددت الاول من نيسان ١٩٧٣ كموعد نهائي لافراغ مدينة القدس من جميع الدوائر الصحية بعد ان كانت قد الغت الدوائر العربية الاخرى فيها ، فقد جاء التنفيذ في موعده ردا على سياسة العدو الاسرائيلي هذه ان القوات الثورية للجبهة الديمقراطية وبالتعاون مع قوى الثورة الفلسطينية العاملة في الداخل تؤكد لشعبنا في الارض المحتلة وخارجها انها ستواصل النضال وستصعد عملياتها من اجل الحفاظ على عروبة القدس ومن اجل ردع المخططات الاجرامية هذه للمعتدين والغزاة الاسرائيليين . ومن هذا الموقع ، فانها تناشد قوى الثورة جميعها توحيد صفوفها والانطلاق لبناء جبهة مقاومة وطنية متحدة في الداخل ، حتى تكون ضربات الثورة في مستوى الرد والتحدي على مخططات الاعداء الاجرامية.

عملية اخرى :

□ بناء على الاوامر الصادرة من القيادة العسكرية لقوات الجبهة الشعبية الديمقراطية قامت مجموعة الشهيد حميدو — قوات الداخل — بتاريخ ٣٠-٣-١٩٧٣ بوضع عبوات شديدة الانفجار حارقة في المحطة المركزية لباصات مدينة الخضيرة الواقعة شمال تل ابيب وقد انفجرت العبوات وادت الى خسائر كبيرة بشرية ومادية في صفوف العدو الاسرائيلي ، هذا وقد اعترف العدو بجرح خمسة من افراده وعلى اثر الانفجار قام العدو الاسرائيلي باعتقال المواطنين العرب المتواجدين في منطقة المحطة ويقدر عددهم باربعين شخصا .

الا ان مجموعتنا عادت الى قواعدنا سالمة.

القوى الثورية تحدد موقفها من «اتفاقية الطائف»

فضحت القوى الثورية في الشمال (منظمة المقاومين اليمنيين الثوريين ، والحزب الديمقراطي الثوري) عملية التنازل عن الاراضي اليمنية عسير وجيزان ونجران للسعودية التي اقدمت عليها حكومة الحجري ..

وقد أصدرت اللجنة المركزية للحزب الديموقراطي الثوري بيانا جاء فيه :

« يصادف هذا اليوم السادس من صفر ٩٣ هـ الموافق ١١ مارس ٧٣ م انقضاء اربعين سنة قمرية على توقيع اتفاقية الطائف المشؤومة التي الحقت بموجبها الارض اليمنية عسير وجيزان ونجران وتوابعها بالحكم الرجعي السعودي بعد غزو مسلح قامت به القوات السعودية تساندها قوى الاستعمار العالمي وبتواطؤ واضح من قبل اسرة بيت حميد الدين التي لم تكن تهتم سوى ببقاء عرشها .. وبذلك وجه اعداء شعبنا أعنف ضربة لوحدة اليمن واستقلاله وسلامته » .

وأضاف البيان :

« ان الحاكمين اليوم في صنعاء والذين ترتبط مصالحهم بمصالح الرجعية العربية والامبريالية العالمية يباركون الاحتلال السعودي لاراضي بلادنا ويدافعون عنه بحرارة ويصفقون له بأكثر مما يفعل السعوديون أنفسهم فهم الذين أصدروا أوامرهم الى معلمي المدارس بعدم الاشارة الى أراضي نجران وحيزان وعسير بانها يمنية وهم الذين أبدى رئيس وزرائهم الحجري تنازلا واضحا عن الاراضي اليمنية المحتلة في تصريحه الاخير ، وها هو الحجري قد ذهب الى الرياض لتجديد صك الاستسلام الذي وقعه الائمة قبل أربعين عاما واستلام المكافأة لقاء خيانته للوطن والشعب . ان حكومة الاقطاع العشائري التي تقمع جماهير الشعب بشدة وتطلق أيدي المشائخ لقتل الفلاحين وتعلق رؤوس المناضلين على أبواب المدن تهرول اليوم لاداء فروض الاحترام والتقدير لملك السعودية ويتنافس رجال الدولة على الولاء والطاعة ويتباهون بالعمالة لامراء النفط مطأطئين رؤوسهم أمام الذهب السعودي وهدايا شيوخ الخليج.

ان حكومة الخيانة المفرطة باستقلال الوطن وسيادته هي في نفس الوقت حكومة القهر الطبقي وعلى جماهير شعبنا الثورية ان تنزل عقابها الصارم بخونة الوطن وان لا تتركهم ينعمون بالهدايا والرشاوي دون عقاب . »

« منظمة المقاومين اليمنيين الثوريين»

كما أصدرت منظمة «المقاومين الثوريين اليمنيين» بيانا أكدت فيه تصميمها على مواصلة نضالها المسلح ، بعد ان قامت بعدة عمليات عسكرية طيلة الشهور الماضية ضد حكم الاقطاع العشائري .

بيان الى كل الرفاق والاصدقاء والى كل القوى التقدمية والوطنية في لبنان يعلن حل اتحاد الخلايا الماركسية — اللينينية في لبنان ..

اجتمع الرفاق المسؤولون في «اتحاد الخلايا الماركسية اللينينية في لبنان» مساء يوم الاربعاء الواقع في ١٤-٣-١٩٧٣ ، وجرى نقاش طويل حول العمل التنظيمي والسياسي للاتحاد والفشل الذي لازمه ،وما زال، منذ تسع سنوات ابتداء من عام ١٩٦٤ عند انطلاقه للعمل تحت اسم « حزب الثورة الاشتراكية » ومن بعدها « الحزب الشيوعي اللبناني الماركسي — اللينيني » .

ان الازمة الاولى التي وقع فيها التنظيم انتهت بزواله وعلى انقاض التنظيم السابق تم انشاء التنظيم الجديد الذي يحمل اسم « اتحاد الخلايا الماركسية اللينينية في لبنان » . الا ان تغيير الاسم لم يحل الازمة ، اذ ان التنظيم الجديد سرعان ما وقع في ازمة تنظيمية وسياسية خانقة خلال عام ١٩٧٢ ، ادت الى ظهور مجموعات غير مترابطة ومستقلة عن بعضها البعض لا يجمعها اي رابط ايديولوجي او سياسي او تنظيمي .

ان تجربة التسع سنوات الماضية اظهرت ان تنظيماتنا لم تنم ولم تتطور مطلقا ، بل بقيت كما هي مشلولة غير قابلة للحركة رغم الجهود التي بذلت لابقائها على قيد الحياة ، كما فشلنا ايضا خلال التسع سنوات الماضية في كسر طوق العزلة الذي ظل التنظيم يعاني منها منذ وجوده تحت اسمائه المختلفة .

ان الرفاق المسؤولين بعد ان تداولوا بوضع « الاتحاد » باجتماعات عديدة كان اخرها اجتماع ١٤-٣-١٩٧٣ ، توصلوا بالاجماع الى المقررات التالية:

— حل اتحاد الخلايا الماركسية اللينينية في لبنان .

— وقف كل الاجتماعات والنشاطات التي يقوم بها الاتحاد .

بيروت في ١٤-٣-١٩٧٣

عن المجتمعين
جميل شاتيلا

أستنكارا للاعتداءات المتكررة على المؤسسات الصحفية ومطابعها وعمالها : نفذ عمال المطابع وموظفو دور الصحف اضرابا شاملا عطل صدور الصحف اللبنانية يوم السبت الماضي .

رغم كافة المحاولات والمداخلات والتهديدات بحل اتحاد النقابات العمالية للطباعة والاعلام في لبنان فقد نجح الاضراب الذي دعا اليه الاتحاد وشمل كافة قطاعات العمل في دور الصحف ومطابعها ولم تصدر يوم السبت الماضي اية جريدة في لبنان وكذلك لم توزع مجلات يوم السبت الاسبوعية ولا الصحف والمجلات الاسبوعية الاجنبية التي تصل الى لبنان نتيجة مشاركة عمال وموظفي شركات التوزيع بالاضراب.

الحرية

أصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المعصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت—لبنان

انطلاقة التحرك الطلابي رغم التهويل بالقمع

« تراجعت السلطة . وانطلقت التظاهرة الطلابية الحاشدة . وانتصرت الحركة الطلابية مؤكدة بالممارسة حقها بالاضراب والتظاهر ».

بهذه العبارات لخص الطلاب حصيلة المواجهة ، التي كادت أن تكون دموية ، بينهم وبين الدولة يوم الخميس الماضي .

وبالفعل ، فحتى لحظة قيام التظاهرة التي دعت اليها اللجنة المنبثقة عن المؤتمر الوطني الاول للتربية من جامعة بيروت العربية باتجاه البرلمان ، كانت كل الدلائل تشير الى ان السلطة ستواجه التظاهرة وتمنع قيامها بكل وسائل القمع والارهاب .

لقد حاولت السلطة ، منذ البداية ،استدراج الحركة الطلابية لتعليق مصير التظاهرة على قضية الترخيص لها مراهنة على شق الحركة الطلابية بواسطة القوى العميلة لها والاقطاع السياسي .

— ثم أعلنت منعها ، مرفقة ذلك بحملة اعلامية واسعة استهدفت تضليل الرأي العام الشعبي وايهامه بانقسام الطلاب والتلويح بالقمع والتهويل بالاعتقالات والملاحقات.وأوعزت الى اقطاب الاقطاع السياسي بالتدخل لحصر المشاركة في التظاهرة بالقوى الوطنية والديمقراطية ، ثم حشدت ، أخيرا ، الاعداد الواسعة من رجال الامن ، المزودين بكامل الاسلحة كل ذلك بقصد ارهاب الطلاب وحملهم على الغاء التظاهرة .

الا ان هذه الخطة من جانب السلطة «لاجهاض» التحرك وتنفيذ سياستها القمعية لم تلق من جانب الحركة الطلابية الا المزيد من التماسك والصمود والصلابة .

— فالطلاب لم يرهنوا بالاساس ، مصير التظاهرة بالترخيص لها من جانب السلطة . بل انهم كانوا مصممين على تنفيذها في مختلف الاحوال .

— ووحدة الحركة الطلابية وارتباط اطرافها بالتحرك وباشكاله التي أقرها المؤتمر الوطني للتربية ، كل ذلك كان نتيجة لارتباطها بأهدافه ومطالبه . وأي تراجع من جانب أي طرف أو أية قوة سيبدو مهما كانت فعالية المحاولات التضليلية تراجعا عن الالتزام بهذه الاهداف وتلك المطالب . من هنا لم يكن بمقدور الطلاب الكتائبيين مثلا ان يلبوا دعوة رئيسهم ويمتنعوا عن المشاركة بها .

— والتهويل بالقمع والارهاب والملاحقات ما كان ليفاجيء ، وبالتالي ليرهب، حركة طلابية عبئت ، وبصورة خاصة في الجامعة اللبنانية ، حتى منذ ما قبل انعقاد المؤتمر التربوي عبر الجمعيات العامة والندوات التي عقدت استعدادا للتحرك ، على أساس تحديد الظروف الحقيقية التي يتم من ضمنها التحرك المذكور وخطة الدولة في مواجهته وبالتالي الاشكال التي من المفروض أن يتخذها والقوى التي سيشملها الخ ... وحين استجاب الطلاب لدعوة الاتحادات وعبروا عن ذلك بالاضراب الشامل الذي نفذ يوم المسيرة تحت شعار « انجاحها » انما استجابوا ، برغم التهديد والتهويل،لامكانية مواجهة عنيفة مع السلطة .

هكذا ، فان وحدة الحركة الطلابية بكافة فصائلها وفشل محاولات شقها واستعدادها للصمود بوجه القمع والارهاب ، جعل السلطة في وضع يضطرها لمواجهة جبهة موحدة من ضمنها قوى محسوبة « تقليديا » عليها .

وكان لانكشاف تضليلها للرأي العام عن طريق ادعاءات وزير التربية بأن المطالب المرفوعة محققة ، وانفضاح اسلوبها القمعي السافر وعدائها للتحركات الجماهيرية (خاصة بعد ما آلت اليه الحوادث في الشمال من كشف للمصالح التي تدافع عنها) كان لذلك كله أثره على فرض التراجع عليها واضطرارها للسماح بالتظاهرة وابتلاع الانتصار الذي حققته الحركة الطلابية. ولا يقلل من حجم ذلك التراجع ولا من أهمية هذا الانتصار حصر التظاهرة في شوارع معينة، ذلك أن موضوع المجابهة كان بالتحديد امكانية قيامها.

ولقد اقترن قيام المسيرة في بيروت بمسيرات ومهرجانات في مختلف المناطق بالاضافة للاضراب العام الذي شمل كل قطاع التعليم الرسمي والجامعات الخاصة .

تلك كانت الخطوة الاولى للتحرك . وهذه هي حصيلتها .

الا ان التحرك ما زال مستمرا ، والاتحادات دعت لمسيرة اخرى يوم الثلاثاء القادم . من هنا تبدو أهمية الاستفادة الى أقصى الحدود مما أدت اليه الخطوات الاولى للتحرك .

لقد كشفت المسيرة والصراع حولها خطة الطرفين وعينت مواطن الضعف في كل منهما .

ان تراجع السلطة مؤقت وهي لا بد تستعد لجولة اخرى لتنفيذ خطتها والالتفاف على الانتصار الذي حققته الحركة الطلابية .وخطتها ترتكز ، كما بدا واضحا ، على مواجهة التحرك بقمع شامل لا يوفر الاعتقالات والملاحقات وكافة اشكال الارهاب . وهي ستقوم بذلك بصورة مترافقة مع محاولات تضليل الرأي العام الشعبي بواسطة اعلامها ، وشق الحركة الطلابية بواسطة القوى المرتبطة بها والاقطاع السياسي. أي بعزل الحركة الطلابية في القطاع الرسمي وبصورة خاصة الجامعة اللبنانية . وهي ستوظف القمع والتهويل به لصالح العمل لشق الحركة .

وبالمقابل فقد بدا واضحا كذلك ان فعالية التحرك الطلابي وامكانية بلوغه أهدافه رهن بصمود الحركة الطلابية في القطاع الرسمي واستعدادها للمواجهة وهذا الاستعداد شرط ضروري لفعالية وحدة الحركة الطلابية بكافة فصائلها . وهذه الوحدة من المفروض المحافظة عليها بهذا الاتجاه .

ان كل ذلك يعني الاستمرار في حملة التعبئة في كل مرحلة من مراحل التحرك حول ما انتهت اليه من نتائج ، والقيام بحملة اعلامية واسعة للراي العام الشعبي ، مع الاستمرار بالعمل لتوسيع رقعة القوى المجابهة وإختيار اشكال العمل الملائمة لانضوائها في تحرك موحد .

لقد نفذت الحركة الطلابية الخطوة الاولى من تحركها وهي مدركة الطابع الدفاعي لنضالاتها في هذه الفترة وهي بدون أدنى شك ستتابع تحركها في ظل هذا الادراك وهي بنفس الوقت الذي تعمل للحفاظ على مكتسباتها الراهنة ستعمل من اجل انتزاع المزيد من المكتسبات .

موقف مشرف لاتحاد الكتاب اللبنانيين في مؤتمر الأدباء العرب بتونس

- «الحرية» تعلن تضامنها التام مع الاتحاد في سبيل تنفيذ مقرراته.
- عدد من الكتاب الفلسطينيين يستنكر موقف رئيس الوفد الفلسطيني ويطالب بمحاسبته على موقفه المتخاذل.

اتخذ اتحاد الكتاب اللبنانيين موقفا مشرفا من قضية الحريات الديموقراطية في مؤتمر الادباء العرب الذي انعقد في تونس مؤخرا .

وكان الوفد اللبناني الذي يرئسه الدكتور سهيل ادريس الامين العام لاتحاد الكتاب اللبنانيين ومن أعضاء الوفد: أحمد أبو سعد ، الدكتور ميشال سليمان ، الدكتور ميشال عاصي، انطوان ملتقى قد قرر اثارة مسألة حرية التعبير في البلاد العربية في المؤتمر . وطلب الوفد من المؤتمر التصديق على « ميثاق شرف » ينص على أن يتعهد الاتحاد العام للادباء العرب بالمبادرة الى شجب كل محاولة في أي بلد عربي لقمع حرية الفكر واتخاذ جميع الخطوات الضرورية لرفع هذا القمع .

ولكن هذا الموقف جوبه بالرفض من « الوفود العربية الرسمية » التي جاءت لتنطق باسم سلطات بلادها لا أن تتخذ « موقفا حرا » ينسجم


الدكتور سهيل ادريس

مع دور المثقف والكاتب العربي في هذه المرحلة التي تلتقي فيها الانظمة العربية على قمع حرية الفكر والتعبير وتعتقل وتسجن العديد من الادباء والكتاب العرب ، كما تمنع عن الاخرين حرية التعبير والكتابة .

وقد وقفت وفود مصر والسعودية والكويت موقفا عدائيا ضد أي اقتراح من هذا النوع .

وقد حاول الوفد اللبناني ان يطرح مسألة الاجراءات الاخيرة في مصر التي طالت عددا كبيرا من المثقفين والادباء المصريين وارسال برقية الى السادات تطالبه بالغاء هذه التدابير .. ولكن يوسف السباعي الامين العام لاتحاد الادباء العرب وقف بقوة ضد ذلك .. (وقد كوفيء بهذا الموقف بأن أصبح وزيرا للثقافة في وقت تظهر فيه الثقافة في مصر كما لم تضطهد من قبل !).

ان ما حدث في مؤتمر الادباء العرب — كما استخلص الوفد اللبناني — يؤكد بأن الاتحاد العام للادباء العرب كرس نفسه — نهائيا — مؤسسة رسمية تابعة للحكومات العربية ... « ويجعل اعضاءه مرتبطين حكما بالسلطة ، بل هو يجعل من نفسه عميلا للسلطة في وجه الاديب ، يساعدها على قمعه وارهابه » ...

لذلك قرر اتحاد الكتاب اللبنانيين الانسحاب من الاتحاد بكل هيئاته .

كما اتخذ الاتحاد مقررات بتبني قضية كل مثقف عربي يقع تحت أرهاب السلطات ، ويقوم بالدفاع عنه بشتى الاساليب . كما يسعى الاتحاد الى تأمين كل مساعدة مادية ممكنة لاي مثقف عربي « يضام في رزقه أو معاشه بسبب أفكاره واتجاهاته » ، كما يتبنى الاتحاد نشر كل مادة أدبية أو فكرية ممنوعة في أي بلد عربي .

كما أعلن الاتحاد انه سيسعى لدى المجلات ودور النشر التي يشرف عليها أعضاء الاتحاد لنشر بعض المواد غفلا من أسماء كتابها شريطة أن يكون متأكدا من معرفة هذه الاسماء في شكل سري .

وسيقيم الاتحاد صيف كل عام ملتقى أدبيا يطلق عليه « ملتقى الادباء العرب الاحرار » يدعى اليه ادباء ومفكرون عرب معروفون بتحررهم واستقلاليتهم .

وسيقام الملتقى الاول في الصيف المقبل تحت شعار « حرية الكلمة العربية المسؤولة » . كما أكد الاتحاد على مشاركته في معركة الحريات التي تخوضها الصحافة اللبنانية في هذه الفترة « التي يبدو فيها ان موجة سياسة القمع والارهاب تقترب فيها من شواطئنا لفرض حلول استسلامية معروفة ..

★★★

هذه المقررات والمواقف التي اتخذها اتحاد الكتاب اللبنانيين نالت عطف وتأييد كل القوى الديموقراطية والتقدمية العربية ، وهي تحتم عليها اعطاء الاتحاد كل الدعم والتأييد والتضامن في موقفه الحر المستقل .. وتؤكد « الحرية » هنا تضامنها الكامل على كل صعيد مع اتحاد الكتاب اللبنانيين في سبيل تنفيذ هذه المقررات ... وتعتبر صفحاتها « مفتوحة لكل صوت يرتفع في سبيل حرية الفكر والتعبير التي تقمع الان من كل القوى الرجعية والفاشية والطبقات

اتحاد الكتاب اللبنانيين

الحاكمة الاستسلامية والانهزامية ، والتي تنال بالتخصيص حرية القوى الشعبية والوطنية التي ترفض الحلول الاستسلامية ، والتي تستيقظ اليوم في وجه الطبقات الحاكمة التي ترهن الوطن للامبريالية والصهيونية وتبيعه بالاقساط وبالتنازل تلو التنازل بعد ان عجزت عن تحريره ، فبدلا من خوض حرب التحرير تصوب رصاصها الى الداخل .. الى الجماهير ، والى الطلاب والمثقفين والعمال » .

موقف الوفد الفلسطيني في المؤتمر ؟!

عدد من الكتاب يطالب بمحاسبة رئيس الوفد

وقد اثار موقف رئيس الوفد الفلسطيني الى المؤتمر استنكار الكتاب والصحفيين الفلسطينيين، وكان رئيس الوفد قد اتخذ موقفا متناقضا مع الموقف العام الذي عبر عنه الامين العام لاتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين في بيروت .. وقد أصدر عدد من الكتاب والصحفيين الفلسطينيين بيانا بذلك جاء فيه :

« نحن الاعضاء العاملين في اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ، نعلن تأييدنا المطلق لموقف اتحاد الكتاب اللبنانيين المشرف في مؤتمر الادباء العرب التاسع الذي عقد مؤخرا في تونس ، وذلك في محاولته لاثارة موضوع حرية الفكر في البلاد العربية ، وشجبه للتدابير القمعية التي اتخذتها السلطات في مصر وفي غيرها من الدول العربية الاخرى بحق عدد كبير من الكتاب والادباء والصحفيين .

كما نحتج بشدة على الموقف الذيلي المباحثي الذي وقفه الامين العام لاتحاد الادباء العرب يوسف السباعي في ممارسة الضغط والتهويل على وفد اتحاد الكتاب اللبناني ومنعه من طرح موضوع قمع الحريات الفكرية في مصر وغيرها. هذا بالاضافة الى اثارته لجو من الارهاب والديكتاتورية والسماح لعناصر المخابرات العربية بمراقبة كل نشاط او كلمة تصدر عن المؤتمرين .

ونحن ندين بحزم تدخل بعض المسؤولين التونسيين والسفارات واجهزة المخابرات العربية في خلق جو من الكبت والارهاب الفكري داخل المؤتمر ، وخاصة تجاه تدخلهم جميعا للضغط والتأثير على موقف اتحاد الكتاب اللبنانيين المشرف في الدفاع عن موضوع الحريات الديمقراطية .

وننتهز هذه المناسبة لنعلن بقوة شجبنا مرة اخرى لتدابير القمع التي اتخذتها السلطات المصرية ضد ابرز الادباء والكتاب والصحفيين المصريين ، كما نشجب سائر التدابير الاخرى التي اتخذتها السلطات في المغرب والبحرين وسائر الدول العربية الاخرى بحق المفكرين والادباء والمناضلين الاحرار .

ومن جهة ثانية ، فاننا نستنكر موقف رئيس وفد اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين لخضوعه لجو الارهاب الذي فرض على المؤتمر باتخاذه موقفا يتناقض مع الموقف الذي سبق ان وقفه الامين العام لاتحاد الكتاب الفلسطينيين في بيروت تجاه التدابير المتخذة ضد الكتاب والادباء والصحفيين المصريين .

وعليه فاننا نطالب ان يقوم اتحاد الكتاب والصحفيين الفلسطينيين ـ

١ ـ بمحاسبة رئيس وفده الى مؤتمر الادباء في تونس على موقفه المتخاذل .

٢ ـ تبني الاعلان الرسمي لكافة المواقف والخطوات التي اتخذها اتحاد الكتاب اللبنانيين والتضامن معه .

٣ ـ شجب الدور المباحثي الذي قام به الامين العام لاتحاد الادباء العرب يوسف السباعي .

سيمون خوري ، مؤيد عثمان البحش ، وليد دسوقي ، شحادة موسى ، عنان العكري ، نزيه قوره ، جميل هلال ، هاني مندس ، صادق جلال العظم

المقاومة

الجماهير الفلسطينية على طريق انجاز الميليشيا الشعبية المتحدة انطلاقاً من «مخيم البداوي»

تنتشر في المخيمات الفلسطينية في لبنان حركة جماهيرية واسعة من أجل وحدة الميليشيا الشعبية لفصائل الثورة وبناء اللجان الشعبية المنتخبة كأداة رئيسية لتعبئة الجماهير في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية والتحركات المضادة للثورة وكنواة ديمقراطية لتدريب الجماهير على ادارة شؤونها بنفسها وفرض رقابتها المباشرة على أجهزة وفصائل الثورة .

ان التجربة الرائدة لجماهير مخيم البداوي في هذا المجال نموذج يحتذى به ، وقد بدات التحركات الجماهيرية في المخيمات الدافعة بهذا الاتجاه تكتسب تدريجيا الاشكال التنظيمية المنشودة ، وبناء عليه عقدت قيادات فصائل المقاومة اجتماعا في مخيم جسر الباشا في منطقة بيروت الشرقية انبثق عنه تشكيل فصائل مشتركة مندمجة قاعديا وذات قيادات محددة حسب مبدأ التمثيل النسبي تدير مجمل القضايا المتعلقة بالدفاع عن المخيم وتدرب الجماهير على حمل السلاح وتجعلها تنخرط بشكل واسع في الميليشيا المتحدة ، ومن المنتظر ان تتم خلال الايام القادمة عملية انتخاب جماهيرية واسعة من أجل تثبيت لجان احياء ولجنة شعبية تدير عبر هيئات مختصة مجمل القضايا المتعلقة بحياة المخيم الداخلية . ان هذه اللجان المنتخبة هي التعبير الديمقراطي الوحيد عن مطامح الجماهير ومصالحها من أجل الذود الفعال عن المخيم وجعل الجماهير تتعامل بشكل مباشر مع منظمة الميليشيا المتحدة دون ان تضطر الى اللجوء الى أي منظمة من المنظمات ، موحدة بهذا كل الجهود ، ومفجرة لمبادرات قاعدية خلاقة .

كذلك تداعت فصائل حركة المقاومة في مخيم البص الواقع في الجنوب الى عقد سلسلة من الاجتماعات ، منسجمة بهذا مع المطالب الجماهيرية ، من أجل تشكيل فصائل مشتركة تنخرط فيها الجماهير وتثبت فيها قيادات حسب مبدأ التمثيل النسبي ، ومن المنتظر أن تعمم هذه التجربة على كل المخيمات في لبنان بحيث تشمل كل جماهير الشعب الفلسطيني دون استثناء .

وفي الوقت نفسه تتطور وتتعمق وحدة الميليشيا الشعبية في مخيم البداوي وتكتسب مضامين ديمقراطية أكثر وتنمو من خلالها اللجان الشعبية المنتخبة في الاحياء وعلى صعيد المخيم ككل . ان القرارات التي فرضتها الجماهير بتحركها الديمقراطي المباشر هي نداء للعمل موجه الى كل جماهير المخيمات ، وكل الثوريين والوطنيين من أبناء فلسطين في لبنان .

ان أهمية القرارات الجماهيرية لمخيم البداوي ، والتي أعلنتها اللجنة الشعبية المؤقتة في ندائها الى كافة جماهير مخيمات لبنان ، لا تقتصر على كونها تضمن دفاعا أكثر كفاءة عن المخيمات بوجه الاعتداءات المضادة للثورة من خلال تجاوزها صيغ التنسيق البدائية القائمة على توزيع المحاور على المنظمات ومن خلال ضمانها سلطة عسكرية موحدة معترف بها من قبل الجميع وقادرة على رسم وتنفيذ خطة دفاع فعلية . ان أهمية هذه القرارات تنبع أيضا من الاسلوب الديمقراطي الذي تأخذ به لتوحيد الميليشيا وتعبئة جماهير المخيم بكاملها، من خلال انتخاب قيادات الميليشيا بشكل مباشر، وانتخاب اللجان الشعبية من قبل الجماهير في الاحياء وعلى صعيد المخيم ككل . ان هذه الصيغة تضمن تجاوز العقبات التي تقف بوجه الوحدة الوطنية والناجمة عن الصراعات اللامبدأية والتنظيمية الضيقة وتضمن الاحتكام المباشر الى الجماهير في تشكيل القيادات بدلا من أسلوب المساومات في الكواليس . كما ان هذه الصيغة تضمن تعبئة أوسع لجماهير المخيم من خلال منحها حق الرقابة والمحاسبة على فصائل الثورة ، وضمان التصاقها الاوثق بالمقاومة حين تصبح مؤسسات المقاومة منبثقة من صلب الجماهير بالانتخاب الحر المباشر .

فليكن نداء جماهير البداوي دليلا للعمل لكافة الثوريين والوطنيين من مناضلي المقاومة والجماهير الفلسطينية في لبنان من أجل شحذ واعداد سلاحي الشعب الماضيين في معاركه القادمة : وحدة الميليشيا الشعبية وبناء اللجان الشعبية المنتخبة في المخيمات .

صيغة مفصلة للقرارات التي اتخذتها الجماهير في معسكر البداوي في ٢٥/٢/١٩٧٣

١ ـ لجان عسكرية :

أ ـ تشكيل لجنة عسكرية مؤقتة من المنظمات المتواجدة في معسكر البداوي .

ب ـ تشكيل لجنة متابعة شعبية مؤقتة من العناصر المناضلة في هذا المعسكر ، مهمة هاتين اللجنتين تنفيذ برنامج وحدة الميليشيا المقر باجتماع المنظمات الفدائية واللجنة الشعبية بحضور قائد الكفاح المسلح المنعقد بتاريخ ٢٦/٢/١٩٧٣

ج ـ اجراء عملية احصاء لعناصر الميليشيا في هذا المعسكر .

د ـ تقسيم عناصر ميليشيا الثورة الى سرايا وفصائل ومجموعات حسب التقسيم الجغرافي الجديد للمعسكر .

هـ ـ وضع برنامج تدريبي لعناصر ميليشيا الثورة .

و ـ اجراء عملية انتخابات لقادة السرايا والفصائل والمجموعات حسب الكفاءات العسكرية بعد انتهاء التدريب عبر الديمقراطية الموجهة .

ز ـ تشكيل مجلس عسكري أعلى من قادة السرايا المنتخبين وقائد الكفاح المسلح ، ومن مهمات هذا المجلس التدريب والتسليح والتعبئة والدفاع عن هذا المعسكر .

٢ ـ لجان سياسية :

تنتخب لجان سياسية من قبل ميليشيا الثورة على ان تكون عناصر هذه اللجان من المناضلين والعاملين في المجالين السياسي والاجتماعي ، ومن مهمات هذه اللجان التعبئة والتنظيم والمالية والاعلام والشؤون الاجتماعية .

٣ ـ المنظمات الفدائية :

على المنظمات الفدائية المتواجدة في هذا المعسكر تأمين كافة المتطلبات العسكرية والطبية للنهوض بقدرات الميليشيا بأسرع وقت ممكن .

٤ ـ اللجنتان المؤقتتان العسكرية والمتابعة الشعبية :

تنتهي مهام اللجنتين العسكرية والمتابعة الشعبية المؤقتتين حالما يتم هذا البرنامج .

في ١/٣/١٩٧٣

اللجنة الشعبية المؤقته
مخيم البداوي

اجراءات السلطة بعد حادث طرابلس

عندما يغضب الاقطاع السياسي

فجأة حزمت السلطة امرها ووقفت وجها لوجه امام دركها وقوى امنها . اما المناسبة التي الهبت السلطة حزما فكانت مقتل الشاب جوزف كرم ـ من زغرتا ـ في حادث اطلاق النار من جانب الدرك على جمهور المتفرجين في ملعب طرابلس البلدي لقمع مشاجرة حصلت اثناء مباراة رياضية .

كانت الدهشة الجماهيرية في طرابلس واسعة بقدر ما هي واسعة المفارقة بين الاجراءات التي اقدمت عليها السلطة في مجال محاسبة اجهزتها عن الحادث الاخير ، وبين موقفها التقليدي السابق تجاه جو القمع الذي يخيم على طرابلس (والعديد من اجزاء الشمال) تحت حكم قوى الامن منذ ثلاث سنوات ! ..

ولم يكن مستحيلا على المواطنين الذين عايشوا جو القمع هذا وعانوا من وطأته ان يدركوا فورا معنى التناقض في سلوك السلطة واسبابه . فالسلطة التي تحاكم دركها الان بتهمة الاستهتار بارواح وكرامة المواطنين هي ذاتها التي زودت جهازها المذكور بالتعليمات والاسلحة كي « يضبط » المدينة ويفرض «هيبة» الحكم عليها . وكان الهدف السياسي المباشر من « برنامج القمع » في طرابلس ـ الذي يعتبره صائب سلام في طليعة انجازات حكومته ـ تصفية بقايا التمرد الوطني الذي شهدته المدينة عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ في انتفاضتها تاييدا للمقاومة الفلسطينية ، ثم .. كسر موجة النضالات المطلبية والديمقراطية التي كانت منطقة طرابلس والشمال احدى ساحاتها الرئيسية خلال السنتين الاخيرتين . ولم تقف السلطة في تصعيدها لبرنامج القمع عند حدود الهدف السياسي المباشر المذكور ، بل هي ارادت في ما زودت به قوى الامن من تعليمات نشر مناخ ارهابي عام يطال حتى المخالفات الفردية التي لا تنطوي على اي معنى سياسي . بحيث لم يعد القمع قاصرا على مواجهة التحركات الجماهيرية بالقوة عند حصولها ، بل تحول فعلا الى سياسة استهتار متصلة بارواح وكرامة المواطنين ، تلقى التشجيع والرعاية من السلطة وتجري حماية مرتكبيها من عناصر قوى الامن دائما . وكانت السلطة تدرك ان ذلك كله سوف يكون له بالنتيجة مردود سياسي لصالحها : فاخضاع المواطن لجو من الارهاب الدائم على صعيد سلوكه الفردي اليومي ، من شأنه ان يسهل عملية احتجازه وضبط سلوكه السياسي .

وابناء طرابلس جميعا يتذكرون مسلسل الحوادث العديدة التي ارتكبتها قوى الامن ضد ارواح المواطنين وكرامتهم لتخرج منها ـ بنعمة السلطة ـ بريئة دائما من اية مسؤولية . فلماذا انعكست الموازين بعد حادث الملعب البلدي الاخير ، ولماذا سارعت السلطة الى رفع اصبع الادانة في وجه شرطتها واجهزة قمعها هذه المرة ؟ ! ..

المحاسبة في منطق السلطة

تصبح المفارقة المذكورة اكثر اتساعا وفظاظة حين نتفحص موقف السلطة تجاه حادث طرابلس الاخير من منظار سياسة القمع المترابطة الحلقات التي تمارسها على مستوى الساحة اللبنانية كلها .

حين ارتكبت اجهزة القمع مجزرتي غندور والنبطية لم يجد رئيس الحكومة ـ ووزير الداخلية بالوكالة ـ ما يقولانه سوى « شكر قوى الامن على قيامها بواجبها » .. اما مسؤولية المجزرة فبدأ البحث عنها بعيدا . والقيت التهمة على عناصر وطنية وديمقراطية ما زالت المحاولة جارية حتى الان لتحميلها زورا مسؤولية ما جرى . وحتى تظاهرات تشييع الشهداء وقفت السلطة منها انذاك موقف التحذير ثم البطش، فشنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف العمال والمزارعين « بحثا عن المندسين والمحرضين على افتعال الفتن » ! ..

وحين نظم الطلاب تظاهرات طيارة استنكارا لصرف المعلمين احيل العشرات منهم الى المحاكمة بتهمة « قطع الطرق العامة والاعتداء على امن الدولة الداخلي » ! ..

اما حين تقتل رصاصة اطلقتها قوى الامن مواطنا يعرض قتله ـ هكذا ببساطة ـ هيبة الولاء للاقطاع السياسي الى الاهتزاز ، فان الشمال يتحول الى ما يشبه حرب عصابات لا تجد السلطة ما تفعله حيالها سوى الاعلان عن معاقبة المسؤولين من رجال الشرطة والدرك عن الحادث والغاء حواجز التفتيش التي اقاموها والمسارعة الى تنظيم وفود المواساة وعقد الاجتماعات « لتدارك الاوضاع المتدهورة » ! فحيال غضبة الاقطاع السياسي وضرورات الحفاظ على هيبته لا يعود ممكنا سوى التضحية بهيبة الاجهزة ، وتعليق قانون منع التظاهر والتخريب وقطع الطرق واطلاق النار على قوى الامن والعودة الى « التسامح الذي اشتهر به لبنان » ! ..

ان ما جرى على هامش حادث طرابلس الاخير يكشف مرة اخرى الطبيعة الحقيقية لسياسة السلطة والوظيفة الفعلية لقوانينها واجهزة قمعها . فحين تكون مصالح الحركة الشعبية وحريات وحقوق المواطنين الخارجين عن شبكة الولاءات العشائرية للاقطاع السياسي هي التي تتعرض للهدر والقمع ، نجد السلطة تبذل كل اشكال الحماية لاجهزتها وتمارس كل ضروب التحكم باسم القوانين . اما حين تتعرض مصالح الاقطاع السياسي ونفوذه وهيبته للمساس ، فان السلطة تنصب ميزان المحاسبة حتى لاجهزة قمعها ولا تتورع عن تعليق كل القوانين اذا كان في ذلك ما يخدم مصالح حلفائها وابنائها في النهاية .

انه المنطق نفسه الذي يسود المحاكمة الجارية لضباط المكتب الثاني السابقين يتكرر الان وسوف يتكرر مستقبلا ، منطق المفارقة بين محاسبة اجهزة القمع من وجهة نظر الاقطاع السياسي المتضرر ومحاسبتها من وجهة نظر الجماهير .

الوضع المالي

سياسة الأقراض والاستقراض

حدثان على الصعيد الاقتصادي اللبناني حصلا خلال فترة واحدة . الاول : مهدت له زيارة مكنمارا للبنان خلال الشهر الماضي وهو عقد قرض مع البنك الدولي قيمته ٣٣ مليون دولار والثاني :اقراض المصارف اللبنانية للبنك الدولي نفسه ولشركة رينو وللبنك الهندي مبالغ ضخمة من المال . ما هي الصلة بين الحدثين ؟ ولماذا يلجأ الحكم الى الاستقراض من الخارج لتمويل مشاريعه بينما مصارفه تعاني من تخمة تكدس الاموال فيها ؟ ما علاقة ذلك بمجمل توجه سياسة الدولة الاقتصادية ؟ واين تصب الاموال المستقرضة من من الخارج في اية قطاعات ولخدمة من ؟

توجه رؤوس الاموال اللبنانية الى الخارج

تشير احصاءات المصارف الى ان الودائع الموجودة فيها زادت عام ١٩٧٣ على ٦ مليارات ليرة اي بنسبة ٢٥٪ عن السنتين الماضيتين . هذه الزيادة الكبيرة في الاموال لم ترافقها ابدا تسليفات تتناول القطاعات الانتاجية (صناعة ـ زراعة ـ خدمات اجتماعية) . فسياسة المصارف اللبنانية كانت ولا تزال حتى اليوم تقوم على تركيز اموالها في قطاع الخدمات والتجارة . وهي ترفض المساهمة في اية مشاريع انمائية . يعود ذلك الى اسباب اهمها ان اكثرية الودائع مركزة في المصارف الاجنبية العاملة في لبنان ، وهذه الاخيرة تشكل مجرد امتداد لمصارف موجودة في الخارج (الولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وفرنسا) .. هذه المصارف كانت وما تزال تعتمد سياسة الامتناع عن توظيف رؤوس الاموال المودعة لديها في القطاعات الانتاجية اللبنانية . هذا لا يعني ان المصارف اللبنانية العاملة تمارس سياسة مختلفة عن المصارف الاجنبية . ابدا فهي كما ذكرنا تكتفي بالتعامل مع قطاع الخدمات او بالمضاربات في العقارات وفي البورصة .

ولكن كيف تحل الدولة ازمة فائض السيولة هذه في المصارف ؟ بدل ان تلجأ الى اجبار المصارف العاملة في لبنان على توظيف قسم من اموالها في المشاريع الانتاجية او مشاريع الخدمات الاجتماعية سواء في الصناعة او الزراعة او المساكن الشعبية نراها تدعو الى تشجيع هذه المصارف للتوجه الى الخارج . فاذا بمباحثات صائب سلام في الجزائر والمغرب تتركز في قسم اساسي منها حول امكانية توظيف الرساميل اللبنانية في هذين البلدين . واذا برئيس الوزراء يوجه "دعواته الصادقة" الى الرأسمالية اللبنانية للعمل في الخارج ونقل الاموال الى بلدان المغرب العربي .

وفي الوقت نفسه نرى الدولة تتوجه للاستقراض من البنك الدولي ، وهو ما سافر من اجله وزير المالية اخيرا ، ليعود من رحلته وقد بلغ شاطىء « النجاح » اخيرا ! ..

ضوء على قرض البنك الدولي

لقد وقع وزير المالية اتفاقية يعطي بموجبها البنك الدولي قرضا للبنان بقيمة ٣٣ مليون دولار وبفائدة ٧,٢٥٪ . والقرض مخصص لتمويل اوتوستراد طبرجا ـ طرابلس ودروس تحديث شبكة الطرق في لبنان وصيانتها وكذلك اوتوستراد بيروت ـ الحدود السورية نحو دمشق ومشروع الطرق المعروفة بحزام بيروت.

جاء توقيع القرض بعد زيارة قام بها مكنمارا مدير البنك الدولي للبنان ، تفقد خلالها المناطق التي سيمولها البنك . يومها قامت الدولة بضجة اعلامية كبيرة لتوهم الرأي العام الشعبي ان القروض ستصب في مشروع تجميع المدارس وفي مشاريع الري والمشاريع الانمائية في المناطق . واذا بمفاجأة وزير المالية تبين ان كل المشاريع المذكورة قد تبخرت لتحل محلها شبكة الاوتوسترادات .

•

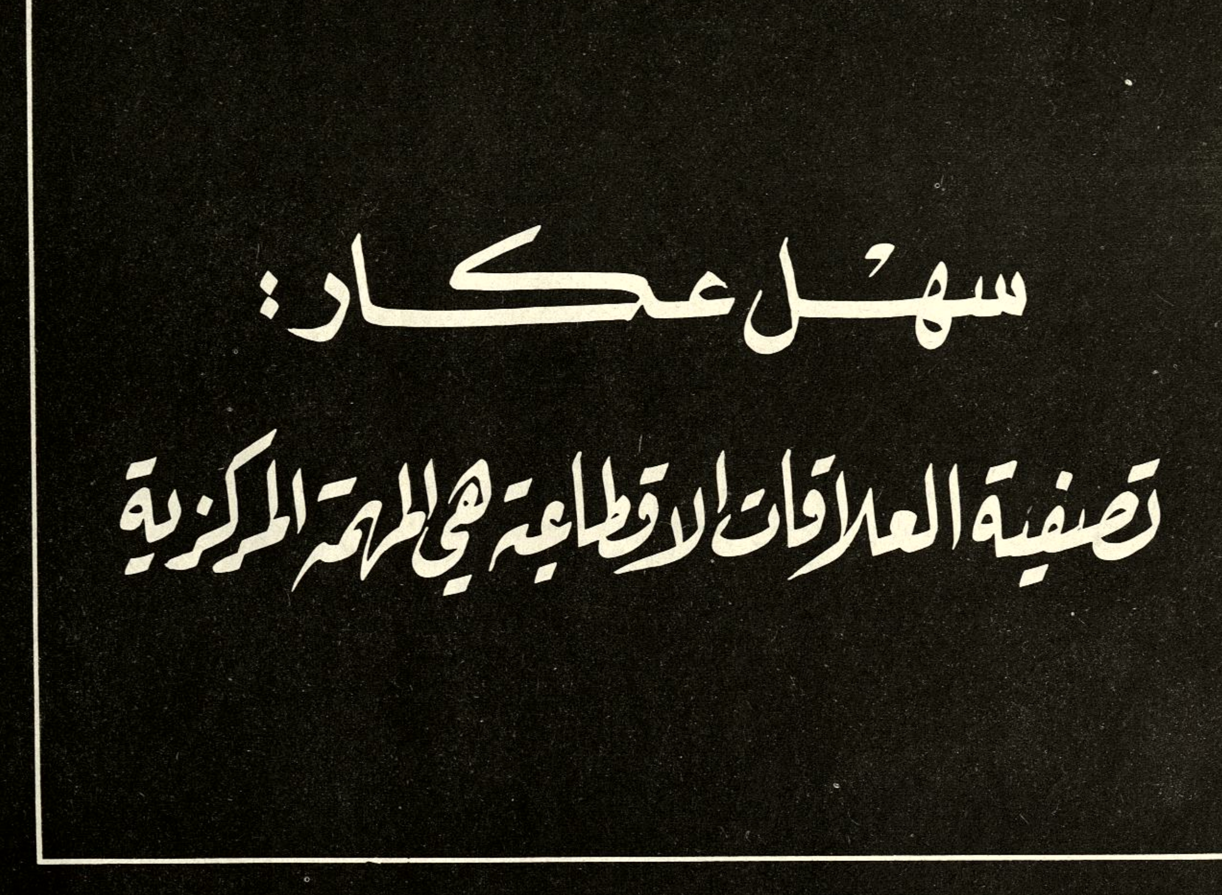
لماذا تصر الدولة حتى اليوم على تركيز كل النفقات على الطرقات والاوتوسترادات وتغفل المشاريع الانتاجية ؟ الجواب هو ان الحاجات الاساسية التي تلبيها الدولة لا تزال هي حاجات قطاع الخدمات وبالذات التجارة . فما يهم الرأسمالية اللبنانية ، هو قبل كل شيء ان تكون الطرقات مع سوريا متسعة لتستطيع تأمين سير الترانزيت وتأمين ايصال بضائعها الى البلدان العربية بسرعة ، وما يهمها في الداخل هو ايضا نقل الحاجيات الاستهلاكية الى المناطق . فالتجار لا يهمهم ان يقوم مشروع للري في الجنوب او البقاع او الشمال ، كل ما يهمهم هو ان تكون المواصلات سهلة لارسال منتجاتهم وبيعها في المناطق الداخلية .

ان الاستقراض من البنك الدولي يدفع الى التساؤل : لماذا اللجوء اليه بالذات ؟ ان البنك المذكور يقع اساسا تحت سيطرة الولايات المتحدة ، وقروضه تأتي دائما مشروطة ولهدف معين . فسياسة الولايات المتحدة تجاه البلدان المتخلفة معروفة تماما وهي تقوم على عدم نمو قطاعات اقتصادية انتاجية متقدمة (صناعة وزراعة) وابقاء التمويل محصورا في قطاعات الخدمات وذلك كله في اطار ابقاء تلك البلدان تابعة للسوق الامبريالية .

ـ ان سياسة الاقراض والاستقراض تؤكد اتجاه الدولة الاقتصادي غير الانمائي . فهي لا تزال تصب في المجالات التي تراكم رؤوس اموال قلة من اصحاب المصارف على حساب مجمل الطبقات الشعبية . وكل ما تحاول الدولة ايهام الرأي العام الشعبي به من خلال الحديث عن خطط انمائية يتكشف زيفه عندما نراها تدعو رؤوس الاموال اللبنانية للعمل في الخارج ، وعندما توظف قروضها في مجالات غير انمائية .

ـ ان ازمة فائض السيولة لن تنتهي بل ستزداد خاصة بعد الاقبال على تحويل الودائع الى الليرة اللبنانية بدل الدولار (بعد خفض قيمته مرتين خلال سنة) . هذا سيهدد مصير الليرة ويؤدي الى خفض قيمتها . وهذه المشكلة لن تحل الا بتوظيفات انتاجية ذات جدوى اقتصادي في داخل لبنان تتناول مشاريع طويلة الاجل .

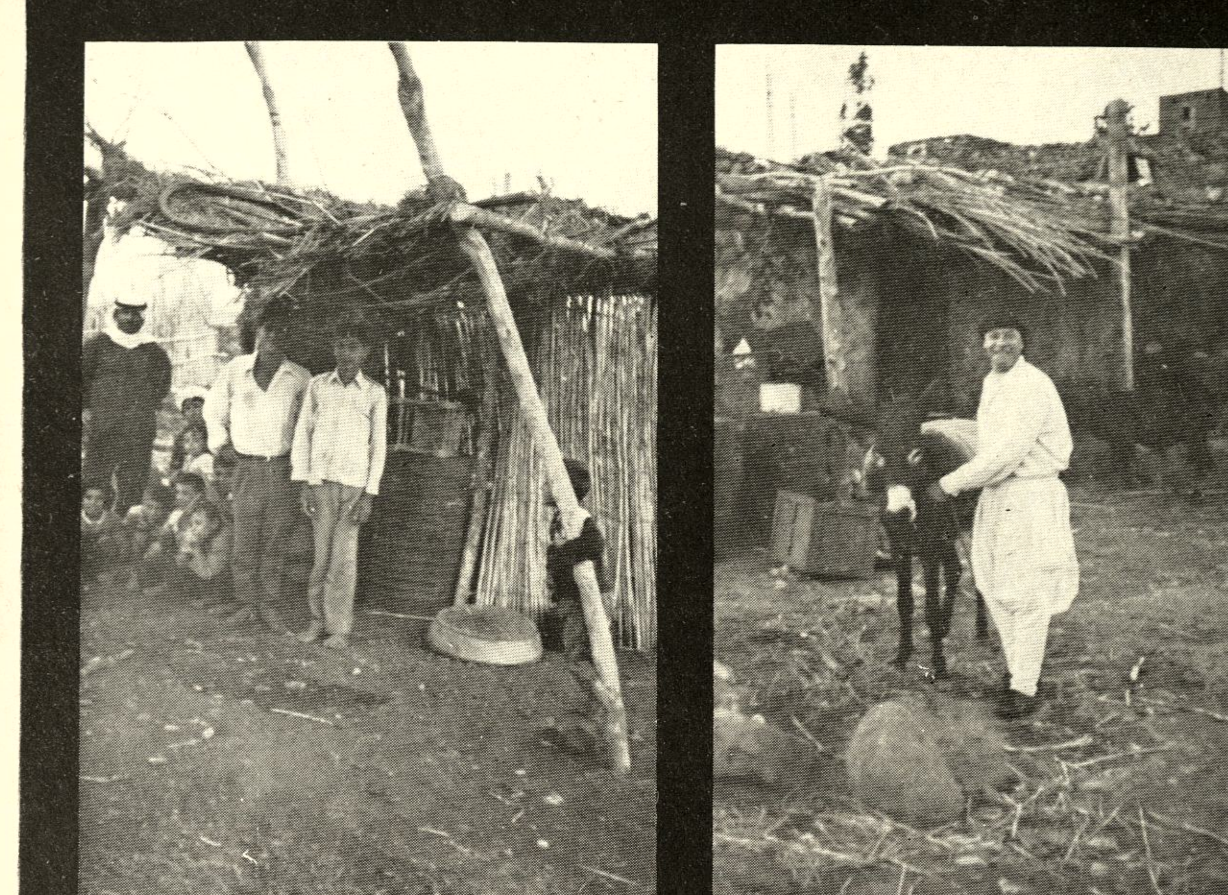
ـ ان المصادر التي تستقرض منها الدولة تعكس سياستها التابعة للسوق الامبريالية ، بحيث لا تكون قروضها الا من بلدان استعمارية تهدف الى ابقاء البلدان المتخلفة اسيرة تخلفها الاقتصادي .



سهل عكار: تصفية العلاقات الاقطاعية هي المهمة المركزية





تاريخ الفلاحين في سهل عكار، سلسله من الانتفاضات الدموية التي كانت تأتي انفجارا وراء سنوات من الاضطهاد والذل الاقطاعي، كانت اخر هذه الانتفاضات تلك التي حدثت منذ ثلاث سنوات طارحة مسألة العلاقات الاقطاعية في الانتاج وفي الحياة الاجتماعية في المنطقة.

سهل عكار منطقة واسعة خصبة لا تزال مملوكة من الاقطاعيين. وقبيل الانتفاضة الفلاحية الاخيرة، كانت اراضي السهل بكاملها تعطى للفلاحين بالمحاصصة اي لقاء استيفاء ريع مرتفع جداً يصل الى قيمة نصف المحصول بعد تحمل الفلاح لمعظم الاعباء والمصاريف. كذلك فان المحاصصة هي اخر مراحل تطور علاقة اقطاعية تقليدية كانت بدايتها ملكية البيك للفلاح وعائلته وعمله بالسخرة لقاء معيشته حيث لم يكن الفلاح يستطيع مغادرة أرض سيده وكان لهذا حق الحياة والموت عليه...

اما المحاصصة فانها تسمح للبيك بالتدخل في الحياة اليومية لفلاحه باعتباره معنيا بمحصول الارض الذي تتوقف على وفرته حجم الريع الذي يتقاضاه. ومن اجل ذلك فان البيك كان يجب ان يبقى راضيا عن عمل فلاحه ونشاطه وكان هذا الرضى لا يتأمن بالطبع دون مظاهر الخضوع والطاعة ودون الهدايا في المناسبات وبلا مناسبات.

والانتفاضة الفلاحية الاخيرة قضت على هذا الشكل الى حد بعيد، مع نجاحها في اخراج الفلاحين من تحت سلطة الاقطاعي المستبدة وتفجيرها لحقدهم على الخضوع لذله. فقد كان يجري ابان الانتفاضة تحقير مستمر لكل البكوات اشتركت فيه العائلات الفلاحية بنسائها واطفالها. فانتهى عهد تقبيل الايدي والانحناء حتى الارض والارتجاف امام كرباج البيك، ولم يعد البيك «السيد المرهوب والمحترم» بل بات ذاك الغريب الطفيلي القادم الى القرية ليسرق تعب الفلاحين! كذلك فقد مارس الفلاحون شعاراتهم في تقاسم اكلاف الانتاج على موسم كامل اثناء الانتفاضة. فقد قاموا بفلاحة الارض والعمل فيها كالمعتاد ثم، سددوا اكلاف الانتاج بكاملها من قيمة المحصول وعادوا فتقاسموه مناصفة مع البيك بحيث يكون هذا قد تحمل مناصفة مصاريف الانتاج ونال مقابل ذلك نصف المحصول، وبالطبع فقد رفض معظم البكوات استلام المحاصيل بهذه الشروط. ولقد عمت هذه الاحداث كل قرى السهل، وارهبت البكوات الى درجة حرمت معها عليهم دخول القرى الفلاحية لاشهر طويلة. كذلك فلقد اضطر شمول الحركة الفلاحية وعنفها وخطورة ما تطرح وتمارس، اضطر الدولة الى التدخل السافر الشرس لمواجهة الفلاحين حيث احتلت مصفحات الدولة القرى وقام الدرك باعتقال العشرات وسقط عشرات الجرحى وفر المئات. وهكذا تم اخماد الانتفاضة الفلاحية بعد اشهر من الصراع المسلح والدامي. ولكن اذا كانت الانتفاضة الفلاحية لم تحقق «التحرير الكامل للفلاحين» — كما رغب بذلك كل الفلاحين — (وما كان لها ان تحقق ذلك بمعزل عن تحرير كل المستغلين في البلد وبالتالي بمعزل عن انتفاضة شعبية عامة ومنظمة بشعاراتها وقياداتها ولجانها الجماهيرية) وان كانت الانتفاضة قد دفعت الفلاحين لطرح مسألة ملكية الارض وباشرت ما يشبه حرب العصابات المسلحة لهذا الغرض، كانت حصيلتها عشرات القتلى والجرحى والمعتقلين واستعادت الدولة الارض للبكوات، فان ذلك كله لا يعني على الاطلاق ان الانتفاضة قد مرت في حياة فلاحي المنطقة وفي شكل علاقاتهم بالارض والاقطاعي دون ان تترك آثارا ونتائج ودون ان تغير بشيء بل على العكس، فان الوضع الحالي في سهل عكار هو الحصيلة الفعلية للانتفاضة.

نتائج الانتفاضة

فعلى الصعيد السياسي، خضت الانتفاضة كل المفاهيم السابقة للفلاحين، فادخلت الى وعيهم بوضوح الدور الاستغلالي الذي يمارسه الاقطاعي وكشفت امامهم دور الدولة الحامي لهذا الاستغلال. ولقد فتحت تجربة الحياة في قرى متحررة من سطوة البكوات يحميها نضال الفلاحين، فتحت المجال أمام انتشار الوعي السياسي الثوري في صفوف الفلاحين. ولقد بات من المستحيل على البكوات استعادة الهيمنة القديمة على القرى. ولا شك ان هذا يشكل واحدا من الاسباب التي دفعت بالاقطاعيين الى رفض العودة لاعطاء الفلاحين الاراضي بالحصة، اذ ان التدخل والتعامل اليومي بين الاقطاعي والفلاح كان شرط خضوع الفلاح المطلق للاقطاعي وسعيه الدائم لارضائه.

اي ان للانتفاضة ايضا نتائج اقتصادية ابرزها التقلص الشديد لرقعة الاراضي المعطاة بالحصة، لان الاقطاعيين كانوا يتخوفون من عودة الفلاحين لمطالبتهم الاشتراك في النفقات وفي تحمل تبعة خسارات الموسم الرديئة وتقلب السوق ولان الحصة كانت تشعر الفلاح باستمرار بشراكته بالارض. لجأ معظم الاقطاعيين الى تضمين الاراضي حيث يتأمن لهم الريع النقدي مباشرة وبمبلغ محدد سلفا، (في الضمان، يستوفي البيك مبلغا نقديا مقطوعا على اساس مساحة الارض، ويكون ذلك عادة قبل مباشرة الفلاح العمل في الارض. ولا يتأثر هذا المبلغ بوفرة الإنتاج او سوئه ولا يدخل ضمنه حساب اي مصروف). وهذا الشكل يسمح للمتمولين من غير الفلاحين ضمان الارض لمواسم وتشغيل عمال زراعيين فيها كذلك فانه لا يسمح الا للفلاح الميسور نسبيا ضمان قطعة ارض. لذا فقد تحول الكثير من المحاصصين الى عمال زراعيين سواء في مشاريع الحمضيات الحديثة او عند الضامن.

كذلك فقد عمد الاقطاعيون الى اخراج الفلاحين من البيوت التي كانوا يسكنون فيها منذ سنوات طويلة بحجة انها بيوت زراعية ملك للاقطاعي وايضا اقام الاقطاعيون الدعاوى على الفلاحين بتهمة الاستيلاء على الاراضي والبيوت والتهديد والتخريب وقد ربحوا معظم هذه الدعاوى حيث حكمت لهم المحاكم بالتعويض وبحبس الفلاحين.

ولكن كل ذلك عمق الفصل بين الفلاحين والاقطاعيين. فقد اصبحت اعداد كبيرة منهم عمالا زراعيين غير مرتبطين بالبكوات او هم مستأجرين لارض لا علاقة للبيك بها حتى نهاية الموسم. كذلك فان اجواء المحاكمات لم تدفع الفلاحين (كما كان يراهن عليه البكوات) الى الركوع امامهم. بل على العكس، فانه بنتيجة اجواء الانتفاضة السابقة بسبب الحقد العميق على الذل الاقطاعي، فقد سار اكثر الفلاحين في طريق المثول امام المحاكم وتنفيذ العقوبات بدل الركوع للبكوات. كذلك فقد عمد الفلاحون في بعض القرى الى ترك البيوت والنزوح الى طرابلس او الى قرى اخرى او الى بناء اكواخ من التنك على اراضي المشاع.

بذلك تكون قد تغيرت لوحة العلاقات بين الفلاحين والاقطاعيين خلال السنوات الثلاث الماضية.

هذا التغير لا يعني انه قد تم القضاء على التحكم والاستبداد الاقطاعيين ولا يعني انه قد وفر شروط نمو زراعة قوية قادرة على التطور ولكنه انجز المرحلة الاولى من مسيرة التخلص من العلاقات الاقطاعية.

فلقد بات من الواضح للفلاحين ان ما يتقاضاه البكوات من ريع (اكان على شكل حصة ام ضمان) لا مبرر له على الاطلاق، وانه يقوم عمليا بالافقار الموسمي للفلاح وذلك بالاستيلاء على الفائض عن حاجة الفلاح المعيشية وتبذيره في مجالات غير منتجة وخارج الزراعة. كذلك فان الريع يزيد من ارتهان الفلاح بالسمسار والتاجر والمرابي (الذي يكون واحدا في اكثر الاحيان). وبرز ذلك بحدة في حالة الضمان حيث يضطر الفلاح الى الاستدانة من السمسار المرابي ليدفع للبيك قيمة الضمان وبالتالي يصبح الفلاح تحت رحمة هذا السمسار والمرابي والتاجر الذي يجبره على انزال محصوله عنده في نهاية الموسم حيث يشتريه بالاسعار التي يريد. وفي حالة الحصة كما في حالة الضمان، يضطر الفلاح الى استلاف البذار والسماد من هذا السمسار والمرابي والتاجر لان البيك كان قد استولى في المواسم السابقة على كل ربح يمكن للفلاح ان يحققه ويصبح الفلاح مجبرا على بيع محصوله لهذا الدائن بالاسعار التي يريد.

وهكذا فان الريع الذي يتقاضاه البيك (على شكل ضمان أو حصة) يؤدي الى خضوع الفلاح المفلس نهائيا لشروط التاجر الذي يسلف النقود والبذار والسماد، فكأن الاقطاعي والتاجر متفقان على افلاس الفلاح وتجريده من كل ربح في كل مراحل الانتاج.

كذلك فقد اثبتت التجربة التي خاضها الفلاحون ان الدولة تتدخل بكل اجهزتها لتحمي هذه السرقة المنظمة والشرعية. فهي تحرك جهاز القمع لتقتيل الفلاحين ولحبسهم دفاعا عن استمرار نهب الاقطاعيين لهم وهي تحرك محاكمها وقانونها لتحامي عن قداسة الملكية الخاصة (ملكية الاقطاعيين بالطبع).

وبذلك بات من الواضح انه يستحيل التخلص من نهب الاقطاعيين والتجار دون الاستيلاء على السلطة حامية هذا النهب. وانه يستحيل اعادة تنظيم الزراعة بحيث لا يهدر فائض الانتاج فيها على بذخ وتبذير العائلات الاقطاعية بل يعود الى الزراعة، يستحيل دون الغاء الملكية الخاصة للارض وجعلها ملكية عامة يستفيد منها المنتجون فيها فقط.

شعارات لبرنامج مرحلي

ان هذا يشكل الحل النهائي لكل مشاكل الفلاحين والزراعة. ولكنه حل مرتبط بنضال وانتصار كل المستغلين في البلد. ومن اجل وضع الفلاحين على طريق المساهمة في هذا النضال، ينبغي العمل على توجيه الضربات للعلاقات الاقطاعية الباقية في سهل عكار ويتم ذلك بخوض الفلاحين في السهل لنضال يهدف الى تخفيض الريع الذي يتقاضاه الاقطاعيون الى ادنى حد ممكن. فانه بتخفيض الريع يتمكن الفلاح من مراكمة بعض الربح الامر الذي يجعله اقل تبعية للتاجر المرابي السمسار ويجعله اكثر قدرة على توسيع زراعته وتقويتها. لذلك تبرز الشعارات التالية كبرنامج من اجل ذلك:

١ — تأميم المياه، والغاء كافة الامتيازات الاقطاعية عنها واشاعة استعمالها دون اي قيود اقطاعية عليها اي دون دفع بدل لقاء ذلك وتنظيم التوزيع المجاني للمياه على الاراضي بواسطة لجنة رسمية.

ذلك ان العثمانيين فيما مضى اعطوا البكوات امتيازات وحقوق على مياه الانهر في المنطقة، ورغم ان الدولة حاليا تعتبر مياه الانهر ملكا لها، الا ان امتيازات الاقطاعيين لا تزال مستمرة. والاقطاعيون بحجة هذه الامتيازات يبيعون المياه للفلاحين. فهم يطلبون ٧٠٠ ل.ل مثلا في هكتار الارض المروية بحجة انهم يؤمنون المياه اي يسمحون للفلاح بري الارض من النهر.

٢ — وبناء على ذلك، خفض الضمان الذي يدفعه الفلاح للاقطاعي او المالك وانقاصه من ٧٠٠ ل.ل للارض المروية الى ٣٠٠ ل.ل ومن ٣٠٠ ل.ل الى ١٥٠ ل.ل في الاراضي البعلية مع اعتبارها تعطى لموسمين كما في الاراضي المروية، وتنظيم صكوك الضمان بواسطة لجنة خاصة لان البكوات يرفضون في اغلب الاحيان اعطاء ايصالات بالمبالغ التي يستلمونها من الفلاحين.

٣ — يتم تطبيق مبدأ تحمل نصف الاكلاف مقابل الحصول على نصف المحصول بالنسبة للاراضي التي لا تزال تعطى بالحصة. وتشمل الاكلاف جميع مصاريف الفلاح على الارض بدون استثناء.

٤ — انشاء تعاونية للفلاحين تؤمن البذار والسماد والتراكتورات باسعار الكلفة اي باقل بكثير من اسعارها في السوق حيث يتقاضى التجار ارباح وساطتهم بين المصنع والفلاح. كذلك تستلم التعاونية هذه المحاصيل وتسوقها بمساعدة الدولة.

٥ — وضع مشاعات القرى ومشاعات الدولة تحت تصرف التعاونية حيث تقوم بزراعتها لحسابها وتوزع الارباح على الفلاحين الاعضاء في التعاونية او توضع في صندوق التعاونية وفق جدول مشاريع. ويهدف ذلك الى تقوية التعاونية واعطائها مجال ان يكون صندوقها غنيا حتى تستطيع تنفذ مشاريعها. ومشاعات القرى والدولة مساحات واسعة في السهل وهي اما متروكة لا فائدة منها او يقوم الاقطاعيون حاليا بالاستيلاء عليها دون وجه حق وزراعتها فيما بينهم كما حصل في قرية الكنيسة مؤخرا.

... ومن اجل رفع مستوى المعيشة

كذلك تبرز مسالة النضال من اجل رفع مستوى معيشة سكان السهل كمسالة ملحة. ومن هنا فان الفلاحين والعمال الزراعيين معا يناضلون ضد الجهل والمرض والتشرد والقمع والتعسف ومن اجل:

١ — ان تقوم الدولة ببناء سلسلة من المساكن الشعبية بدل اكواخ الطين واللبن التي يعيش فيها الفلاحون والعمال الزراعيون حاليا والمعرضة للانهيار ولقتل الاطفال اما تحت الانقاض او بواسطة لسعات الافاعي المعششة في شقوق الجدران. ويتم بيع هذه المساكن الشعبية الى الفلاحين لقاء اقساط زهيدة. وبانتظار اتمام المشروع، تعتبر «البيوت» المسماة زراعية مؤجرة الى الفلاحين والعمال الزراعيين لقاء بدل سنوي لا يتجاوز الـ ٥٠ ل.ل (يدفعه حاليا الاهالي) كذلك، تعتبر البيوت التي شيدها الاهلون على املاك المشاعات ملكا لهم. وتوقف جميع الملاحقات الجزائية بحقهم سواء في البيوت الزراعية او في البيوت الحالية (والدولة التي تامر محاكمها الاهالي باخلاء وهدم بيوتهم عليها ان تجيب على سؤال طالما يطرحه الاهالي: اين نذهب اذا ؟؟)

٢ — وقف جميع الملاحقات بحق الفلاحين والعمال الزراعيين فيما يسمى الاستيلاء على عقارات ويعتبر ان المنطقة كانت تمر ابان الانتفاضة بحالة اضطراب وبظروف قاهرة يستحيل تحديد مسؤولية فردية ودقيقة.

٣ — تقوم الدولة بايصال مياه الشرب الى المنازل. ولا يتطلب الامر اكثر من مد شبكة مياه فرعية داخل القرى لان خزانات ضخمة للمياه مشيدة ولا تستعمل مع انه بالامكان استعمالها حتى للري.

٤ — وبناء على صكوك الملكية او الايجار للمنازل، يسمح للاهالي بانارة المنازل بالكهرباء.

٥ — تقوم الدولة بانشاء سلسلة مدارس ابتدائية في القرى ومدارس تكميلية وتؤمن النقل اليها.

٦ — تقوم الدولة بتعبيد الطرقات الفرعية وبحماية القرى من فيضانات الانهار والسيول عبر السدود عند الحاجة وعبر خنادق التصريف. (والدولة تفعل ذلك في اراضي البكوات وعلى حساب وزارة الزراعة والمشروع الاخضر، فهي قد قامت بمد اراضي آل العلي (وزير الزراعة !) بشبكة من الطرقات المعبدة. وهي قبلا قد قامت بتمهيد اراضي كبريا آل اده واستعمال جزء منها كحقل تجارب نموذجي لزراعات مختلفة، كذلك فقد قامت بحفر خنادق التصريف على طول اراضي اده التي تبلغ عدة كلم).

٧ — يطبق الضمان الاجتماعي والصحي على الفلاحين مع تطبيقه على العمال الزراعيين، لان الفلاحين بالنهاية يعملون عند رب عمل واحد هو مالك الارض.

مطالب العمال الزراعيين

والى جانب الفلاحين الفقراء تقف قوة متنامية هي قوة العمال الزراعيين المناضلين من اجل تقدم الريف وتحقيق المطالب المعيشية الديمقراطية بكاملها لسكانه، كذلك المناضلين من اجل تنظيم صفوفهم في نقابة موحدة لتحقيق مطاليبهم الخاصة:

— قانون العمل الذي يحدد ساعات العمل والحد الادنى للاجور.

— تطبيق الضمان الاجتماعي بكافة فروعه: تعويض نهاية الخدمة والتعويض العائلي والضمان الصحي.

— الزيادة الفورية للاجور.

وقد يبدو تحقيق هذه المطالب للعمال الزراعيين مضرا بالفلاحين الذين يستعملون احيانا عمالا ماجورين ولكن الاعباء المضافة (زيادة الاجور) سوف لا تشكل شيئا يذكر عندما يتخلص الفلاحون من العبء الحقيقي اي النهب الذي يمارسه البيك والتاجر عليهم.

ان الفلاحين في سهل عكار الذين قاسوا عبر اجيال متتابعة من ظلم البكوات وتحكمهم ومن قمع وعسف السلطة حامية البكوات، لن يتحرروا وتعاد كرامتهم وقيمة عملهم كاملة الا بتحقيق سلطة تحالفهم مع العمال وكافة الكادحين. والفلاحون في سهل عكار لن يتخلصوا من ظم الاكواخ المعتمة والمياه الموحلة والجهل والمرض والتشرد الا باقامة سلطة من عاش في هذه الاكواخ وشرب من هذه المياه وهدد الجهل والمرض والتشرد حياة اطفاله. ولتحقيق هذا الهدف الاساسي لا بد من التخلص من العقبات التي تقف في الطريق وتعيق المسار نحو المجابهة الكبرى لانتزاع السلطة واعادتها لمنتجي الثروة ولا بد لذلك من اكتساب الخبرة والتنظيم ومن تخفيف الاعباء ورمي بعض الحمل الثقيل. تلك هي اهدافه المعارك الحالية والقريبة من اجل تحقيق المطالب الديموقراطية المطروحة سابقا.

وبقدر ما تخاض هذه المعارك بوحدة ووعي وتضامن بقدر ما تزيل من العقبات على طريق الهدف البعيد الرئيسي: تحرير الزراعة من نهب الريع ومن نهب السمسرة في ظل حكم وطني ديموقراطي يقوم على تحالف العمال والفلاحين وسائر الكادحين.

حول موقف «أبو هشام» ممثل فتح في السعودية

- عندما تنقلب الوقائع الى عكسها على لسان ممثل فتح من اجل تمجيد وتعظيم دور الرجعية السعودية !
- دور القوات السعودية في الاردن .. كان مشاركة مع المقاومة أم مشاركة ضدها ؟

في الثاني والعشرين من اذار الحالي عقد الاخ ابو هشام ممثل «فتح» في الرياض وعضو المجلس الثوري للحركة مؤتمر صحفيا غير عادي ، بل يمكن وصف مضمونه بأنه خروج عن المعتاد بالنسبة لممثل حركة وطنية مقاتلة ، تتعرض كما يتعرض غيرها من فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية للمزيد من الضغوطات والمؤامرات الصهيونية والامبريالية والرجعية العربية. وكان يمكن ، ومن موقع التعامل التكتيكي مع مواقف هذا الفصيل او ذاك ، ان نتجاهل مضمون هذا المؤتمر الصحفي ، لو اقتصر ذلك على ما يمكن تسميته بالمجاملة في حدود عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، خاصة وان الموقف صادر عن طرف فلسطيني يعتقد انه قادر على التوفيق بين التزاماته الوطنية وعلاقاته العربية ، بما في ذلك ايضا العلاقات مع المملكة العربية السعودية !.. غير ان المؤتمر الصحافي للسيد ابو هشام تجاوز كل هذه الحدود لا نتيجة احراج او حاجة ملحة لذلك ، بل نتيجة موقف سياسي وفكري متماسك يتطابق تماما مع اكثر المواقف اليمينية تطرفا في المنطقة ومع مواقف اكثر القوى رجعية وشراسة . وقد اثار حديث السيد ابو هشام ، والذي ادعى بأنه يتكلم باسم حركة فتح قيادة وقاعدة وباسم الفلسطينيين في المملكة (السعودية) ، ردود فعل في جميع الاوساط الوطنية والتقدمية والديمقراطية لا في حركة المقاومة الفلسطينية فقط بل وفي البلدان العربية ايضا . وقد تساءلت هذه الاوساط بحق ، باسم من يتكلم السيد ابو هشام ، وهل من مصلحة الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية العربية ان ينحاز باسم غيره الى تلك الدرجة الحادة في انحيازها نحو الرجعية السعودية . وبعيدا عن بعض « العموميات الوطنية » ، التي تحدث عنها السيد ابو هشام في خطابه الصحفي، مضمون مواقفه كان على النحو التالي :

أولا :

ان موقف السعودية منذ مؤتمر الرباط ١٩٦٩ ، كان موقفا مبدئيا مناصرا لوحدة اداة الثورة ، ومن هنا جاءت مطالبة السعودية « الدول العربية جميعها الا تعترف الا بفتح اسوة بموقفها من جبهة التحرير الجزائرية ، حتى تضطر باقي المنظمات للاندماج فيها » . وفي هذا المجال يضيف السيد ابو هشام قائلا : « بينما كان البعض يرفع شعار وحدة اداة الثورة الفلسطينية مجرد شعار ويمارس عكسه كانت المملكة (السعودية) ترفعه شعارا وتمارسه وتجسده عملا » .

ومن اجل اجتناب الخطأ في الحسابات السياسية ، لا بد من تصحيح العديد من مفاهيم السيد ابو هشام ، فالسعودية وكلاؤها عندما يشنون حملات دعاوية شرسة تبلغ نفقاتها عشرات الملايين وعندما يشنون حملات تصفية جسدية ضد من يسميهم السيد ممثل (؟..) اصحاب العقائد المستوردة ، لايمكن ان تقبل صيغة الاندماج هذه .. ان السعودية ووكلاؤها لم يطالبوا لا في مؤتمر الرباط ١٩٦٩ ولا في اي وقت اخر بتوحيد فصائل الثورة ، بل كانت السعودية بالتحديد تطالب ، وهذا ما نفذته هي عمليا على ارضها بالتصفية المعنوية والتصفية الجسدية لاكثر من فصيل في المقاومة .

لقد انكشف دور السعودية كاملا في معارك ايلول ١٩٧٠ وتموز ــ اب ١٩٧١ وابان محادثات جدة ايضا ، التي ارادتها الرجعية السعودية كي تكون الخطوة النهائية اللاحقة لمجازر النظام الاردني ضد المقاومة الفلسطينية كما عبرت عن نفسها انذاك بتصريحات السقاف في ٦ــ٧ ، ٧ــ٧ــ١٩٧١ ، التي يأتي بيان ابو هشام الصحفي ليعيدها ثانية الى الاذهان.

دور القوات السعودية في الاردن

ثانيا :

ان قوات الرجعية السعودية قد قاتلت الغزاة والمعتدين الاسرائيليين ، جنبا الى جنب مع قوات الثورة ، حيث يقول ابو هشام « ان اغوار الاردن ، التي قاتل فيها ثوارنا والجيش العربي السعودي جنبا الى جنب ، هي مرابض لمجاهدينا ومنطلقهم » . ان الاغوار كانت ويجب ان تكون مرابض لمجاهدينا ، فأمر لا يختلف عليه احد في الحركة الوطنية الفلسطينية ، اما ان تكون قوات الثورة وقوات الرجعية السعودية قد قاتلت العدو الاسرائيلي من الاغوار جنبا الى جنب ، فذلك التزييف بعينه لان الرجعية السعودية كانت ومنذ ارسلت قواتها الى الاردن تخطط لغير ذلك .

ان الجميع يعرف تماما اهداف الرجعية السعودية من ارسال قوات لها الى الاردن ، وجاءت مجازر ايلول ١٩٧٠ ومجازر الاحراش ١٩٧١ لتلقي المزيد من الضوء على سياسة الرجعية السعودية ، انذاك كانت الرجعية السعودية ، وهذا للتذكير فقط ، تستقدم عناصر من البادية السعودية ، خاصة تلك التي تمت بصلة قبلية لبعض العشائر الاردنية، وتدربها وتلحقها بعد تجهيزها بالاسلحة بالقوات الهاشمية . والى جانب هذا ايضا كانت مجموعات من « القوات الخاصة » السعودية والتي تلقت تدريباتها على حرب العصابات وحرب المدن في القواعد العسكرية الاميركية ، كتلك الموجودة في « جورج تاون» تشارك القوات الاردنية الخاصة ايضا جميع عملياتها البربرية ضد المقاومة وضد الشعب في مخيمات اللاجئين . وجدير بالذكر ان القوات الخاصة السعودية تتلقى تدريباتها الخاصة هذه مع القوات الخاصة لحكومة سايغون العميلة وفي نفس القواعد ايضا .

ثالثا :

تجاوز السيد ابو هشام حقا جميع الحدود المسموح لاحد في المقاومة ان يتجاوزها ، حيث خرج على جماهيرنا وبشكل بالغ الفظاظة بلغة اصبحت حتى لدى اجهزة المخابرات المركزية الاميركية في عداد لغة الحرب الباردة فهي الخمسينيات ، اي في عداد اللغة المستهلكة والتي لا تلاقي رواجا عند احد . وفي هذا المجال بالتحديد يتساءل جميع الوطنيين ، باسم من يتحدث السيد ابو هشام في السعودية . يقول ابو هشام :

« امتنا لن تستطيع التصدي للهجمة الصهيونية الهمجية الا بتصديها في نفس الوقت للغزوة الفكرية الشرسة ، التي تحاول سلبها اقوى مكوناتها وامتن روابطها الا وهي العقيدة والتراث » ويضيف ممثل «فتح» في السعودية مخاطبا اكثر العقليات تخلفا :

« لقد كان شرقنا العربي من اقدم العصور مصدرا للعقائد والديانات السمحة ولن يكون اليوم سوقا لترويج العقائد المستوردة المغلفة في ورق لامع براق ظاهره فيه الرحمة وباطنه من قبله العذاب والضياع والاستعباد » !!

ما دام هذا الهجوم الفظ على الافكار التقدمية قد جرى على ارض السعودية ، فانه من الانسب بالتأكيد ان نقصر الحديث عن « العذاب والضياع والاستعباد » والقواعد والعقائد المستوردة على السعودية بالتحديد .



لا يخفى على جميع الوطنيين في المنطقة انمن ينعتهم السيد ابو هشام بأصحاب العقائد المستوردة قد ثاروا ايضا في السعودية على القواعد والعقائد المستوردة فعلا بعد العدوان الاسرائيلي على البلدان العربية . فقد تحرك العمال الوطنيون والتقدميون في المنطقة الشرقية البترولية يهتفون ضد المعتدين الاسرائيليين واسيادهم الامبرياليين على ارض السعودية ويطالبون بايقاف ضخ النفط عن الدول الداعمة للعدوان . انذاك تحركت الرجعية السعودية ومن موقع محاربة اصحاب العقائد المستوردة ووجهت قوى قمعها لاكبر حركة جماهيرية وعمالية تعرفها البلاد حتى ذلك التاريخ لضربها وتصفيتها بقوة السلاح الاميركي ، وسقط انذاك العديد من الوطنيين السعوديين . رغم ذلك توقف تدفق البترول عن الدول الامبريالية المساندة لاسرائيل بدماء الضحايا الوطنيين ، اصحاب العقائد المستوردة ، كما تصفهم القوى الرجعية السعودية .وتابعت الرجعية السعودية وتحديدا بعد مؤتمر الخرطوم ، الذي افرج عن النفط المحبوس في الارض العربية عن الدول الامبريالية ، قمعها الفاشي للوطنيين اصحاب العقائد وحكمت على ثلاثة عشر عامل ، من الذي قادوا الاضرابات الوطنية المناصرة لقضية الشعب الفلسطيني ولقضية الشعوب العربية العادلة ، بالاعدام وقطعت رؤوسهم واطرافهم بوحشية وبربرية . والسبب واضح كل الوضوح ، فقد كان هؤلاء مع الثورة وضد العدوان مع الحق العربي وضد القواعد العسكرية الاميركية في الظهران ، ومنطقة خميس مشيط وضد قواعد التجسس الاميركية في جدة وتبوك .

وليس هؤلاء وحدهم هم الذين تصفهم الرجعية السعودية ووكلاؤها في المنطقة باصحاب العقائد المستوردة . واذا اردنا ان نصنفهم باختصار ، فان معادلة اصحاب العقائد المستوردة في السعودية هم كما يلي :

● كل الوطنيين المناضلين الذين ينادون بان تصبح مصادر الطاقة ، وليس هناك غير مصدر واحد ، للشعب في السعودية ،او على الاقل كل الذين يطالبون بحصة للشعب من مصادر الطاقة هذه .

النفط العربي واسرائيل

● كل المناضلين ضد تدفق النفط السعودي الى البلدان الاستعمارية دون قيد او شرط ، او على الاقل ضد تدفق هذا النفط الى رومانيا وايطاليا عبر خط انابيب ايلات ــ عسقلان . أليس هؤلاء وطنيون مناضلون يدافعون عن الثورة، على الاقل بالطبع . وان رائحة التآمر لا يمكن ابعادها عن حواس الشم عند البشر بالهجوم البالغ الفظاظة على الافكار والقوى التقدمية .

ان النفط من السعودية بدأ يتدفق في الخط الاسرائيلي منذ شباط ١٩٧٠ ، هذا الخط الذي كانت سعته من النفط الايراني والعربي ٤٠٠ الف برميل يوميا في البداية وارتفع بعد ثلاثة اشهر من تشغيله الى ٨٠٠ الف برميل . من عسقلان الى بلدان اوروبا ، خاصة ايطاليا ورومانيا ينقل النفط العربي ايضا وبمعرفة اولئك الذين يشنون حملات دعاوية وحملات تصفية جسدية ضد« اصحاب العقائد المستوردة »، فقد عقدت رومانيا ١٩٦٩ اتفاقا مع السعودية وارامكو يشترط على الرجعية السعودية الا تتدخل في خط سير النفط الخام هذا بعد مغادرته لميناء رأس التنورة .

وجاءت اسرائيل لتساهم بدورها في التعتيم على هذه المسألة ، اذ سنت قرارا خاصا بهذا الامر في ١٩ اذار ١٩٧٠ ونشرته في الجريدة الحكومية الرسمية ، صفحة ١٥٩٠ جاء فيه :

« قانون العقوبات ، امن الدولة ، العلاقات الخارجية ، والاسرار الرسمية ، ٥٧١٧ ــ ١٩٥٧ ، امر حسب المادة ٢٣ (د). وفقا لصلاحياتها حسب المادة ٢٣ (د) لقانون العقوبات (امن الدولة ، العلاقات الخارجية الاسرار الرسمية ، ٥٧١٧ ــ ١٩٥٧ ، وبعد مصادقة لجنة الخارجية والامن في الكنيست تأمر الحكومة بما يلي :

كل خبر يتعلق بناقلات النفط في موانىء اسرائيل ، حركتها من الموانىء ومنها ، بما في ذلك تفاصيل عن الناقلات ، تركيبها ، ملكيتها ، اعلامها ، تجهيزاتها ، او طاقمها ، مواعيد وصولها او اقلاعها ، يعتبر بهذا خبرا سريا بمفهوم القانون المذكور ، الا اذا سمح بذلك وزير المالية او شخص من قبله (١٧ اذار ١٩٧٠ ــ ميخائيل ارندن ، سكرتير الحكومة) .

هنا لا حاجة للانسان الى حاسة شم قوية ، يكفي لذلك اضعفها من اجل ادراك ابعاد الخيانة . وللتذكير ايضا فقط ، فقد ذكرت نشرة « بتروليوم انتيلجنس ويكلي » في عددها الصادر في ١٩ ايلول ١٩٦٨ ان رومانيا « تنوي استعمال خط النقل الاسرائيلي عندما ينتهي العمل منه في السنة القادمة (١٩٦٩) لنقل نفطها من البلدان العربية» . وللسؤال ايضا فقط ، متى كانت حركة تجارة النفط هكذا سرية ، ولماذا في اسرائيل. ان من يجيب على ذلك ، هو في رأي الرجعية السعودية ووكلائها من اصحاب الافكار والعقائد المستوردة .

من هم اصحاب الافكار المستوردة ؟

● كل من يحتج على تدني مستوى الدخل للفرد العادي في السعودية هو ايضا من « اصحاب الافكار والعقائد المستوردة » ، بينما الذين ينهبون اموال الشعب ، والذين يملك الفرد الواحد منهم ٢٥ قصرا هم اصحاب « العقيدة والتراث » . ان متوسط الدخل للفرد العادي في السعودية يبلغ ١٥٠ ريالاً فقط ، بينما يولد الامير ودخله في اول يوم لولادته ٤٠٠٠ ريال وتولد الاميرة ودخلها في اول يوم لولادتها ٣٠٠٠ ريال شهريا وكلما زاد طول سموه بضعة سنتمترات كلما زادت الاف الريالات كدخل شهري ايضا .

● كل من يحتج ضد الامية ويناضل من اجل حقوق الشعب التعليمية هو ايضا من اصحاب العقائد المستوردة . ان نسبة الامية في السعودية حسب اخر الاحصاءات هي اكبرها لا في البلدان العربية فحسب بل وفي العالم ايضا وتبلغ ، وليصدق انصار السعودية او لايصدقون ، ٩٧بالمئة ، هذا في الوقت الذي يصل فيه الدخل القومي الى ٤،٣ بليون دولار عداً ونقداً . وفي السعودية ايضا اربع صحف لا غير وتوزع ، وليصدق انصار السعودية او لا يصدقون ، فقط ٢٤،٠٠٠ نسخة ، هذا في الوقت الذي يبلغ فيه عدد السكان ٨ ملايين نسمة . وللامانة فقط ، فان عدد نسخ الصحف التي تباع في السعودية اكثر من هذا الرقم بقليل ، فهناك ايضا الصحف الناطقة بالعربية والمستوردة من مصانع دعاية المخابرات المركزية الامريكية في بعض البلدان العربية.

● كل من يحتج على التخلف الصناعي الرهيب في بلد كالسعودية هو ايضا من اصحاب الافكار والعقائد المستوردة . وهكذا هو الامر لجميع الفلاحين والمزارعين ، الذين يطالبون بحقوقهم المشروعة من اموال الدولة ، ولا تقنعهم دعاية الرجعية السعودية بأن « صلاة الاستسقاء » في اوقات المحل والجفاف هي المخرج من الفقر ، او على حد تعبير السيد ابو هشام من العذاب والضياع والاستعباد .

وباختصار نستطيع ان نقول بأن انصار العقائد المستوردة كما تحدث عنهم المؤتمر الصحفي ، ليسوا في حقيقتهم غير اولئك الوطنيين والديمقراطيين في السعودية ، الذين يناضلون ضد الاستعمار واسرائيل والرجعية المحلية والذين يناضلون ايضا في سبيل الخبز ، العمل ، الديمقراطية والتقدم الاجتماعي لجموع الشعب . ان اموال الشعب « السعودي » المسروقة والمودعة في بنوك اوروبا وامريكا يقدر ان تصل الى ٥٠٠ بليون دولار عام ١٩٨٥ بينما الشعب يعيش دون مستوى الكفاف .

ان تمجيد وتعظيم دور الرجعية السعودية في ظرف تشتد فيه عدوانية « السعودية » الرجعي في العديد من البلدان العربية ، ودورها العدواني ايضا ضد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والقوى الوطنية والتقدمية في اليمن الشمالي وقوى الثورة في عمان والخليج العربي ، لا يخدم قوى حركة التحرر الوطني العربية ولا قوى الثورة الفلسطينية على الخصوص .

رابطة ابناء الجزيرة العربية :

كيف تآمرت « السعودية » على المقاومة ؟

اصدرت رابطة ابناء الجزيرة العربية «السعودية» في الخارج بيانا سياسيا بمناسبة عقد الموتمر الثاني للرابطة ، وبعدان استعرض البيان الادوار التي يلعبها النظام الرجعي السعودي داخل الجزيرة وعربيا تحدث عن موقف « السعودية » من القضية الفلسطينية واكد على ما يلي :

ان حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة لم تسلم هي الاخرى من تامر النظام الرجعي السعودي سواء بشكل مكشوف او بشكل مستتر . فلقد تعرض الكثير من اخواننا الفلسطينيين العاملين في بلادنا الى السجن والابعاد خارج البلاد وذلك بمجرد الاشتباه بان لهم علاقات تنظيمية تربطهم بحركة المقاومة او حتى في حالة تعاطفهم معها. والهدف من ذلك واضح تماما وهو محاولة ابعاد الفلسطنين عن الارتباط بقضيتهم المصيرية في الوقت الذي يتبجح فيه النظام الرجعي باخلاصه وتفانيه في سبيل القضية القومية الاولى (استرجاع فلسطين) بل وتكون الماساة اكبر ، عندما نعلم ان النظام الرجعي السعودي لم يوافق على وقف اطلاق النار عام ١٩٦٧ ؟! ..

وياتي اشتراك المخابرات الرجعية السعودية في التحقيق مع القائد الفلسطيني ابو داود ورفاقه الذين اعتقلوا مؤخرا في الاردن ، دليل اخر من ادلة التامر الرجعي السعودي على القضية الفلسطينية .

ان الدعم المادي الكبير والدعم المعنوى الذي يجزيه النظام الرجعي السعودي لشقيقه في الخيانة ، في الاردن ، والذي يعتبر بحق سندا لبقاء النظام الاردني العميل ، كان ولايزال موجها ضد حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية على حد سواء . ان وضع القوات السعودية المتواجدة في الاردن ، تحت ستار المشاركة العربية ، ان وضع هذه القوات تحت امرة الملك حسين مباشرة، واستخدامها في مجزرة ايلول ١٩٧٠ ضد المقاومة الفلسطينية ، والذي اتضح من خلال اعتقال عشرين ضابطا وصف ضابط من الذين رفضوا المشاركة في المجزرة ، وزجهم بالسجوم السعودية ، هو دلالة واضحة لكل من يتعامى عن خيانة النظام السعودي العميل للقضية الفلسطينية.

محاكمات تنظيم "الجبهة الحمراء"

المناضلون يؤكدون إيمانهم بالنضال عربا ويهودا ضد النظام القائم في إسرائيل وإقامة مجتمع ديموقراطي .. ورئيس المحكمة يصدر أحكاما قاسية لأن المتهمين لم يعربوا عن ندمهم !.

★ داوود تركي : لا استطيع ان اكون مخلصا للحكم الذي يضطهدني .

★ دان فيرد : انا شيوعي . واشكر « اديف » الذي منحني الفرصة لاكون احد اليهود الاولين الذين يحاكمون مع زملائهم العرب بسبب النضال ضد الحكم الصهيوني .

★ ايهود اديف : لقد حاولت ان أعمل لصالح البشرية .. ولصالح اليهود والعرب وخاصة العمال .

★ صبحي نعراني : قال لي الجلادون « نحن قتلة ولا فائدة لك فلن ينصفك احد » .

اصدرت المحكمة المركزية في حيفا يوم الاثنين ٢٦-٣-٧٣ ، احكامها على الدفعة الاولى من المعتقلين من تنظيم "الجبهة الحمراء". وتتألف هذه الدفعة من ستة اشخاص اثنان من اليهود ، واربعة من الفلسطينيين . ويعتبر اعضاء هذه المجموعة ، من ابرز الذين اعتقلوا من اعضاء التنظيم في منتصف شهر كانون الاول عام ١٩٧٢ . وكانت الاحكام كما يلي :

ايهود اديف : السجن (١٧) عاما
دان فيرد : السجن (١٠) اعوام
داوود تركي : السجن (١٧) عاما
صبحي نعراني : السجن (١٥) عاما
انيس قرعاوي : السجن (١٥) عاما
سيمون حداد : السجن سنتين ، بالاضافة الى حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع وقف التنفيذ .

وتحدث رئيس المحكمة في بداية الجلسة مركزا على ما يسمى بالتخريب ، ومسقطا بذلك تهمة التجسس . وقال « ليس لدينا اي شك في ان تصرف كل من المتهمين يشير الى انهم عملوا من اجل الاساءة الى امن الدولة ، وان هدف كل من المتهمين هو قلب نظام الحكم الصهيوني في اسرائيل بواسطة الكفاح المسلح » .

كما تحدث بعد ذلك المدعي العام جرابلي مركزا هو الاخر على التخريب وقال « ان احد المتهمين الستة منظمة يهودية — عربية — في اساسها واهدافها وهي منظمة مماثلة لمنظمات المخربين العرب الذين يبذلون اقصى جهودهم للقضاء على دولة اسرائيل » .

وكان رئيس المحكمة قد اعلن في جلسة يوم ٢٥-٣-٧٣ ان المحكمة قررت ادانة المجموعة ، وجاء في قرار الادانة ان داوود تركي اقام « شبكة تجسس » وجند اعضاءها ، وسافر مرتين الى الخارج ، واجتمع مع حبيب قهوجي ، وتدرب في دمشق على استعمال السلاح والمتفجرات ، وانه اجرى الترتيبات اللازمة لانفاد اعضاء اخرين في « الشبكة » الى دمشق لاغراض التدريب .

اما بالنسبة لايهود اديف ، فجاء في قرار الادانة انه كان « الروح الحية بين الاعضاء اليهود في الشبكة » ، وانه سافر مرتين الى الخارج واجتمع « بعميل اجنبي » ، وتدرب على استخدام السلاح ، وادلى بمعلومات سرية بغرض الاطاحة بنظام الحكم القائم في اسرائيل عن طريق الكفاح المسلح .

اما عن دان فيرد ، فجاء في قرار الادانة ان هناك اختلافا بين الاعمال التي قدمها للتنظيم ، وبين الاعمال التي قام بها الاخرون .

وادانت المحكمة كلا من انيس قرعاوي وصبحي نعراني بالعمل ضمن « شبكة تجسس » .

وكان العضو السادس في المجموعة ، سيمون حداد قد « ادين » في وقت سابق (٢/٢٥) . وجاء في قرار ادانته ، انه « اعترف بالتهمة التي وجهت اليه » ، وانه خرج من المنظمة بعد شهر من انضمامه اليها » .

وقد نفى الاعضاء الخمسة الاول تهمة التجسس ، واكدوا مرة اخرى بانهم يرون انه « من الضروري اسقاط نظام الحكم القائم في اسرائيل من اجل اقامة مجتمع اكثر عدالة » .

وعقب داوود تركي في جلسة يوم ٢٥ — ٣ — على قرار الادانة قائلا :

لا اعتقد ان في استطاعتي ان اكون مخلصا للحكم ، وانا اميز بين الحكم وبين الشعب اليهودي . فالاخلاص لحقوق الشعب اليهودي هو امر التزم به . ولكن مطالبتي بالاخلاص للحكم الذي يضطهدني يشبه مطالبة يهودي يعيش في المانيا النازية ويعذب من قبل النازيين بان يكون مخلصا لهم .

واكد ايهود اديف مجددا قناعته بالمبادئ التي حوكم من اجلها وقال :

« هذه هي وجهة نظري في الحياة ، وبناء عليها حاولت العمل . انها باسرها لصالح البشر ، ولصالح معظم البشر ، ولصالح الشعب اليهودي وخاصة العمال بين الشعب اليهودي ، ولصالح العرب . واعتقد بان اتهامي بالخيانة بسبب هذه الرغبات ، هو اجحاف خطير » .



المناضلون الستة داخل محكمة حيفا المركزية قبل صدور الاحكام عليهم

وأعلن دان فيرد انه يعتبر نفسه شيوعيا .

وقال : « ان امام الشعب في اسرائيل امكانيتين الاولى : هي خدمة الصهيونية والاستعمار ، والثانية وهي التي اخترتها : الكفاح المسلح جنبا الى جنب مع العامل والفلاح العربي ضد الصهيونية وضد الاستعمار وضد الرجعية العربية . » وأضاف فيرد قائلا :

« اريد ان استغل هذه الفرصة لاشكر ايهود اديف على الفرصة التي منحني اياها ، لاكون احد اليهود الاولين الذين يحاكمون مع زملائهم العرب بسبب محاولة النضال جنبا الى جنب ضد الحكم الصهيوني » .

كفاح مسلح ، أم جاسوسية ؟

أثار الكشف عن تنظيم الجبهة الحمراء في اسرائيل ردود فعل عنيفة ، وكان بمثابة لطمة عنيفة وجهت لنظام الحكم القائم في اسرائيل ، ولعموم المؤسسة الصهيونية ، لعدة اعتبارات أهمها ، انضمام اعضاء يهود الى التنظيم جنبا الى جنب مع أعضاء فلسطينيين ، وتبنيهم للكفاح المسلح والتحضير له لاقامة مجتمع ديمقراطي تقدمي في فلسطين على انقاض الكيان الصهيوني القائم .

والاعتبار الثاني ، زعزعة « ثقة » النظام القائم في اسرائيل ، والمؤسسة الصهيونية عموما ، « بصهيونية » الفرد اليهودي ، وبولائه للايديولوجية الصهيونية الذي اعتبر مترفعا عن أي شك .

وبالرغم من كافة المحاولات التي استخدمت ، لتخفيف عنف اللطمة ، والتي كان اهمها اضفاء صبغة « التجسس » على التنظيم ، وافراغه من كافة مضامينه السياسية والفكرية . الا ان كثيرا من التصريحات والتعليقات التي صدرت عن زعماء اسرائيل ، لم تستطع الا ان تعترف بشكل او باخر بالصبغة الاساسية للتنظيم .

فقد قالت جولدا مائير يوم ٦ — ٦ — ٧٣ : « انه ليس من واجب الدولة تامين حقوق المنظمات كالجبهة الحمراء التي تشبه كثيرا منظمة ايلول الاسود » .

وعلى نفس النهج الذي اتبعته كافة المؤسسات والاحزاب الصهيونية ، في معالجة هذا الموضوع ، سارت المحكمة ، والتقى معها على ذلك الادعاء العام وهيئة التحقيق .

وبالرغم من محاولة المحكمة اضفاء صبغة التجسس على التنظيم الا انها لم تستطع ان تنكر الطبيعة الحقيقية له . فقد جاء في مذكرة الاتهام التي قدمت للمحكمة يوم ٢٥ — ١ — ٧٣ « أن داوود تركي عمل في الفترة من ٦٨ — ٦٩ على تحقيق فكرة قد تؤدي الى تغيير ثوري في نظام الحكم في اسرائيل وفي البلدان العربية » .

وحاول المدعي العام جرابلي في مرافعته يوم ٧—٣—٧٣ ، ان يؤكد ان المجموعة لم تقدم للمحاكمة بسبب ارائها السياسية فقال « أن المتهمين لم يقدموا للمحاكمة نظرا لارائهم السياسية ، بل لانهم أقدموا على أعمال غير قانونية » وأوضح جرابلي طبيعة الاعمال التي ذكرها ، وقال بانها التدرب على استخدام السلاح « لاسقاط النظام بالقوة مع مرور الزمن » وفات جرابلي ان العمل على اسقاط النظام ، أي نظام ، لا يمكن الا ان يكون خروجا على قوانين هذا النظام ولا يمكن أن يكون تجسسا .

من يحدد طبيعة التنظيم . القانون أم المخابرات ؟

اعتبرت المحكمة والادعاء العام العلاقة التي تربط تنظيم الجبهة الحمراء بحبيب قهوجي كدليل ، على ما وصف بنشاط تجسسي وتخريبي قام به التنظيم . وكانت هذه هي الحجة الوحيدة التي اعتمدت عليها المحكمة واعتمد عليها الادعاء العام ، في تثبيت هذه التهمة .

الا ان هيئة المحكمة عجزت عن تدعيم هذه الحجة ، ففي جلسة يوم ٢٧ — ٢ — ٧٣ احتج محامي ايهود أديف ، على اعتبار حبيب قهوجي عميلا أجنبيا ، وطالب بتقديم اثباتات على ذلك . وكان رد القاضي فريدمان على ذلك ، أن توجه للمحامي بسؤال يشير الى الدور الرئيسي والمؤثر الذي لعبته المخابرات الاسرائيلية اثناء التحقيقات مع المعتقلين ، كما يشير الى هيمنتها على مجرى المحاكمات .

قال القاضي فريدمان :

« اذا ما تقدم للشهادة رجل مخابرات وقال : لقد رأيت في أثينا قهوجي هذا ، يتجول ويعمل بشكل يستنتج منه انه عميل أجنبي . فما الذي يمكن لحضرة المحامي أن يقول ؟ » .

مفاوضات واعترافات !!

احيطت أنباء اعتقال اعضاء تنظيم الجبهة الحمراء منذ اليوم الاول ، كما احيطت التحقيقات التي اجريت معهم ، بنطاق شديد من السرية ، وبالرغم من ذلك فان المشاكل التي اثيرت أثناء المحاكمات ، فضحت عمليات التعذيب التي تعرض لها المعتقلون . كما فضحت حقيقة الاعترافات التي زعم مفوض الشرطة ميناشي جولان انه حصل عليها من المتهمين ، والضغوط التي مورست على محامي المتهمين ، كما أثارت شكوكا بوجود تواطؤ من قبل بعض المحامين .

في الجلسة التي عقدت بتاريخ ١١ — ٢ — ٧٣ ، سئل اعضاء المجموعة عما اذا كانوا يعترفون بالتهم التي وجهت اليهم ، فنفوها . وقال محامي دان فيرد ، المحامي رام كسبي ، في معرض تعليقه على ذلك ، ان دان فيرد كان قد حضر بيانا خطيا على نحو ٢٠ صفحة ، وانه تمت مصادرة هذا البيان في السجن بصورة مخالفة للقانون .

كما أشار محامي سيمون حداد ، بصورة غير مباشرة الى وجود ضغوط عليه ، وقد يكون ذلك من اعتراف غير مباشر بتواطئه فقد قال أن سيمون حداد ينفي كافة التهم ، وانه (أي المحامي) يواجه وضعا « يتوجب علي فيه نفي كافة الوقائع ويحتمل أن اتراجع قبيل الخامس والعشرين من شباط ، وربما استطاع المتهم ان يتراجع ويعترف ببعض الوقائع » . ولم يوضح المحامي كيف من الممكن أن يتراجع سيمون عن أقواله ، الا انه قال « أن هناك مفاوضات على مختلف المستويات ، وحتى الان لم تنته هذه المفاوضات » ولكن لم يكشف عن طبيعة هذه « المفاوضات » ، أو عن « الاطراف » التي تشارك فيها .

وفي جلسة يوم ٢٥—٢—٧٣ ، اعلن المحامي علي رافع ، محامي صبحي نعراني ، انه يطعن بالاعترافات التي نسبت الى صبحي . وقال ان صبحي تعرض للتعذيب الشديد من قبل رجال الشرطة ، الذين تولوا أنتزاع افادته وتلفيق الاقوال على لسانه .

وجاء انسحاب يعقوب حجلر ، محامي داوود تركي ، واعلانه عن تنحيه عن القضية « بسبب صراع في ضميره » بعد أن تأكد له ان « القضية برمتها تأخذ خطا سياسيا معينا ، مما يناقض اتهامات المحكمة التي تزعم أن القضية هي قضية شبكة تجسس » ، دليلا اخر على تعرض المحامين لضغوط شديدة ، تهدف لحملهم على المساهمة في حرف القضية عن منحاها الحقيقي ، كما تأتي هذه القضية لتفسر ما قاله محامي سيمون حداد ، عن وجود « مفاوضات » .

وفي جلسة يوم ١ — ٣ — ٧٣ ، أثار صبحي نعراني قضية التعذيب الذي تعرض له ، والاقوال الملفقة التي نسبت اليه . وطالب بالتحقيق في الموضوع . فرد عليه المدعي العام جرابلي قائلا :

لماذا لم تقل ذلك يوم ١٥ — ١٢ — ٧٢ يوم بدء المحاكمة التمهيدية ؟

فأجابه نعراني : كنت مسحوقا .

جرابلي : هل كنت محسوقا الى حد انك لم تستطع الكلام ؟

نعراني : نعم . لانني كنت أعرف انني سأرجع الى الزنزانة لاتعرض للضرب ، ولم يكن أمامي مفر . وقد قيل لي بوضوح أن لا أفتح فمي قبل بدء المحاكمات . وأن القضاة يعلمون أن الجميع يضربون وان البعض يقتل .. بل ان احد الجلادين قال لي « اننا قتلة ولا فائدة لك ، فالجميع يعلمون ولن ينصفك احد فاطبق فمك .. » .

وكشف عضو الكنيست « ابراهام ليفنبراون » ان ابنه « رامي ليفنه » ، احد الاعضاء المعتقلين من تنظيم الجبهة الحمراء ، قد عذب بالكهرباء ، وانه لم يسمح له في الاسبوع الاول للاعتقال بمقابلة احد المحامين .

كما كشفت صحيفة ها ارتس عن الدور الذي لعبته المخابرات الاسرائيلية في التحقيقات ، واعترفت بان رجل المخابرات باروخ كوهين ، الذي قتلته منظمة ايلول الاسود في مدريد يوم ١٦ — ١ — ٧٣ ، قد تولى التحقيق مع الاعضاء المعتقلين من تنظيم الجبهة الحمراء ، وخاصة مع اليهود اديف ودان فيرد « بعد ان استمروا في عدم الافضاء او الاعتراف بالتهم الموجهة لهما » .

خيبة امل

جرت المحاكمات في معظمها ، في جو من السرية « لاعتبارات امنية تتعلق بالمعلومات السرية ، التي قيل ان اعضاء المجموعة قد افشوا بها « لعميل اجنبي » .

وسلطت الاضواء على داود تركي باعتباره العضو الفلسطيني البارز والرئيسي في التنظيم .. كما سلطت الاضواء على اليهودي اديف باعتباره العضو اليهودي البارز ، او كما وصف بانه مسؤول القسم اليهودي في التنظيم . وعلى هذا الاساس حكم « بعقوبة » كبيرة ، ليكون « امثولة لليهودي الذي يفكر بالخروج على الايديولوجية الصهيونية ، وعلى النظام الذي يجسدها » . ؟

وفي الجانب الاخر ، سلطت الاضواء ايضا على دان فيرد في محاولة لابرازه كيهودي غرر به ، وعاد الى صوابه فيما بعد ، وعلى هذا الاساس حكم بعقوبة اخف .

فهل حققت المحاكمة ما طلب منها ؟ ... والجواب هو خيبة امل وردت في قرار الادانة الذي اعلنه رئيس المحكمة ، من ان المتهمين لم يعربوا عن ندمهم !..

والجواب هو لطمة جديدة وجهها اعضاء المجموعة في الجلسة الختامية عندما اعلنوا عن ايمانهم وقناعتهم التامة مجددا بضرورة النضال يهودا وعربا من اجل « اسقاط النظام القائم في اسرائيل واقامة مجتمع ديمقراطي » .

دراسة عن
أزمة الحزب القومي الاجتماعي

- المجموعة اليسارية - الماركسية في الحزب تعلن استقلالها التام تحت اسم "التجمع الديموقراطي الثوري"

- الحزب القومي .. نشأته - ايديولوجيته - علاقاته التنظيمية - موقعه الطبقي - ممارسته السياسية

هذه الدراسة عن ازمة الحزب السوري القومي الاجتماعي التي ستنشرها « الحرية » على حلقات تعبر عن وجهة نظر المجموعة اليسارية — الماركسية داخل الحزب التي تعلن من خلالها استقلالها التام تحت اسم « التجمع الديمقراطي الثوري » . وهو تجمع فرض نشأته تبلور الصراعات داخل الحزب انعكاسا لتطور الاوضاع الاجتماعية وتبلور الصراعات الطبقية في المنطقة العربية وخاصة في الساحة اللبنانية ، بالاضافة الى ضرورة تمايز « اليسار الجذري » في الحزب القومي والاستقلال الذاتي عن محور اليسار القومي واطرافه المتشعبة . وقد حدد هذا التجمع لنفسه اتجاهين : الاول داخلي يعمل على فضح الزمرة اليمينية المتسلطة على الحزب ودعم « التيار الوطني » لبلورة مواقفه السياسية . والثاني خارجي اي الانتقال من كون التجمع مجموعة من العناصر ذات الصفة الثقافية — النظرية الى مجموعة تخوض النضال وتمارسه في صفوف الجماهير الكادحة .

ان هذا التجمع ، كما يقدم نفسه في هذه الوثيقة ، « لا يعمل ليكون حزبا او يتحول الى منظمة سياسية تضاف الى مجموعة الشلل الصغيرة العاملة في الساحة اللبنانية . لكن هذا لا يعني بان ليس للتجمع طموح بان يلتحق بحزب شيوعي ثوري قادر ان يكون في المستقبل حزب الطبقة العاملة كواجهة صدامية بوجه التحالف الطبقي القائم من جهة وبوجه الهجمة الامبريالية والصهيونية على امتداد الوطن العربي من جهة ثانية » .

ان فهم أزمة الحزب السوري القومي الاجتماعي تتطلب منا بالدرجة الاولى فهم طبيعة الحزب القومي (نشاته — ايديولوجيته وعلاقاته التنظيمية — موقعه الطبقي — ممارساته السياسية) . اذ ان الحزب القومي الاجتماعي شكل عبر تاريخه الطويل الذي دام ما يزيد على أربعين عاما (١٩٣٢ — ١٩٧٣) نموذجا صارخا للاحزاب القومية التي مثلت الاتجاهات المتخلفة من البرجوازية الصغيرة والفئات الهامشية المعزولة والتي اتصفت بعدائها للحركات الوطنية التحررية والفكر الاشتراكي الماركسي ، وجسدت عداءها هذا بسلسلة تحالفات مشبوهة مع أقطاب الرجعية العربية واليمين البرجوازي والاقطاعي المنهار عبر تجيير قيادات الاحزاب اليمينية ذات « المظاهر الفاشية » ، و« الاتجاهات العسكرية » و « الفكر النخبوي » لمثل هذه الفئات الاجتماعية لمواقع « تتناقض » أصلا مع انتماءاتها الطبقة و « تتوافق » مع طموحاتها السياسية ، في كسب مواقع ثابتة في السلطة السياسية واجهزة الدولة عبر وسائل سهلة وسريعة « تؤمن » الربح المباشر دون عناء وجهد وكفاح « ثوري » في صفوف الطبقات الكادحة وفي طليعتها العمال وفقراء الفلاحين والمزارعين .

الاطار التاريخي لنشأة الحزب القومي

ولفهم طبيعة الحزب القومي وتكونه ونشاته السياسية ، لا بد من المرور على حالة توازن القوى وتفاوت وتبدل ميزان هذه القوى السياسية العالمية ، من جهة صراعها الاستعماري للسيطرة على المنطقة أو من جهة ميزان « القوى السياسية — الطبقية في الوطن العربي والاوضاع الاجتماعية الاقتصادية السائدة فيه . اذ مرت المنطقة العربية — بعد زوال الاستعمار التركي القديم عام ١٩١٦ ، وبداية دخول الاستعمار الفرنسي البريطاني مباشرة الى المنطقة كبديل أوروبي على النسخة الاسيوية (العثمانية) السابقة — في عدة حالات سياسية كان الدور الاول فيها للقوى الاستعمارية المتنازعة على المنطقة ، وللقوى الرجعية ، الطبقية التي تحالفت معها أو مثلتها لفترة زمنية معينة .

ولا شك بأن الادوار المحلية التي مثلتها بعض الاحزاب السياسية كتعبير وانعكاس عن حالة الصراع الاستعماري — الامبريالي العالمي الذي مزق خريطة الوطن العربي وشارك في تفكيك « تماثله » القومي الى تمايز قطري والى نهب ثرواته الطبيعية — الاقتصادية واستغلال مركزه الاستراتيجي — التجاري كمنفذ بحري وبري الى بلاد الشرق الاسيوي ، تاتي في طليعة المؤشرات لفهم ظواهر الصراع السياسي في المنطقة وجذوره التاريخية .

هذا لا يعني بالطبع بان الحزب السوري القومي الاجتماعي هو في الاساس مشروع استعماري وبالتحديد مشروع بريطاني ، بل انه لعب ولفترات متقطعة دورا رجعيا معاديا للحركة الوطنية العربية التقدمية ، وصب لفترات وجيزة في خزان السياسة البريطانية المتحالفة مع « العرش » الهاشمي و « الملكية العراقية » ، لاقامة مشروع « الهلال الخصيب » وترتيب نشاة « المملكة السورية المتحدة » ، واقترح ان يكون على رأسها الملك فيصل في البداية وتحولت بعد ذلك الانظار الى الملك عبد الله (الهاشمي) في نهاية المطاف .

وهنا بالضبط يمكن تحديد الادوار الرجعية التي لعبتها كافة الاطراف السياسية واقطاب الاقطاع العقاري الذي تحول بعض منه فيما بعد الى اقطاع سياسي متحالف مع البرجوازية التجارية والمالية الناشئة محليا . وهنا بالضبط يمكن تقسيم تلك الادوار الرجعية — الاستعمارية وتفصيلها على القوى السياسية المتنازعة محليا حسب احجامها وحسب نسبة ارتباطاتها وتحالفاتها الطبقية ، داخليا وخارجيا .

وتقسيم مراحل الصراع الاستعماري في المنطقة العربية يبتدىء بشكل مباشر بعد الحرب العالمية الاولى — باستثناء فترة الحرب الاهلية في لبنان ١٨٦٠ التي استغلتها القوى الاستعمارية لايجاد موطىء قدم لها في المنطقة عبر تبنيها لفئة معينة من الفئات الدينية « المتصارعة » ولقد توجت تلك المرحلة ، بتسوية المسألة اللبنانية بصيغة « بروتوكولية » كانت احدى نتائجها قيام متصرفية جبل لبنان — اذ شهدت منطقة الشرق العربي سلسلة منازعات استعمارية بين بريطانيا وفرنسا للسيطرة على أكبر قسم من الاراضي التي رحل عنها « الرجل المريض » يجمعهما في نفس الوقت « عقدة الخوف من الاتحاد السوفياتي الذي تحول الى الاشتراكية بعد ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ ، والذي فضحت قيادته الثورية سلسلة معاهدات سرية ومواثيق دولية كانت قد وقعت بالاتفاق مع القيصر الروسي لاقتسام المنطقة بشكل يضمن « حقوق » الاطراف المتنازعة .

وفي مطلع سنوات العشرينات شهدت أوروبة بالمقابل مدا فاشيا قويا ، دفع موسوليني الى الحكم في ايطالية عام ١٩٢٤ وتبعه هتلر في ألمانية فاستلمت النازية السلطة عام ١٩٣٣ (تاسس الحزب القومي عام ١٩٣٢) ، وهنا بدأ الصراع يتخذ أشكالا جديدة في أوروبة (سياسة التحالفات والمحاور) وبالتالي انعكس ذلك الصراع الامبريالي على المنطقة العربية بشكل خاص اذ بدات اطراف دولية جديدة تعمل مجدة لخرق السيطرة البريطانية — الفرنسية وايجاد مواقع « عربية » لها في المنطقة باستغلال التناقضات لبعض اطراف القوى السياسية من البنى الفوقية السائدة والحاكمة في الوطن العربي (الحاج امين الحسيني في فلسطين مثلا) . وبرزت حدة تلك التناقضات بين المحور الالماني — الايطالي والحلف البريطاني — الفرنسي على أوضح ما يكون ابان الحرب العالمية الثانية وقبلها حين اشتد الصراع وانتقل الى المنطقة العربية باشكال أما عسكرية (احتلال ليبيا) وأما اقتصادية (مشروع سكة الحديد ما بين البصرة وبرلين) .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية حدثت عدة تبدلات على صعيد القوى السياسية عالميا ، اذ سقطت كل من الفاشية في ايطالية والنازية في ألمانية وسحلت سحلا ، وتحولت أوروبا الشرقية الى الاشتراكية ، وخرجت كل من فرنسا وبريطانيا منهوكة القوى ، وذلك بعدما حققت بريطانية « حلم » الصهيونية باخراج دولة اسرائيل الى حيز الوجود الطبيعي في فلسطين ، وبدأت الولايات المتحدة الاميركية تاخذ زمام المبادرة الاستعمارية كطليعة رئيسية ، واساسية للامبريالية وثقلها العالمي .

وباشرت الولايات المتحدة الامبريالية ، تاخذ بالتدريج مواقع الاستعماريين البريطاني والفرنسي ، وتسحب « البسط » من تحت أقدامهما لتحل مكانهما ، ورافق بداية دخول الولايات المتحدة للمنطقة العربية ، بداية سقوط القيادات الاقطاعية وبرامجها السياسية بالتحالف مع الاقطاع الديني ، وايضا بداية بروز القيادات البورجوازية والبورجوازية الكبيرة ، الصغيرة العسكرية (دور الجيوش العربية في قلب موازين القوى السياسية الفوقية وتغليب اتجاه على اخر) وخاصة بعد انقلاب عبد الناصر عام ١٩٥٢ الذي اتاح للولايات المتحدة الاميركية الدخول الى المنطقة العربية من الباب العريض وبالتحديد بعد معركة السويس عام ١٩٥٦ ، وبداية تكنيس بريطانية نهائيا من مصر وبعدها من المنطقة العربية (العراق — الاردن) وافتضاح سياسة فرنسة العدوانية في الوطن العربي (الجزائر فيما بعد) . هذا بالاضافة الى خروج بعض الاقطار العربية من تحت الانتداب في صيغ كيانية و« استقلالية » سياسية خاضعة بنفس الوقت الى الاحتكارات الامبريالية العالمية اقتصاديا (تجاريا وماليا) ، وهنا بالضبط تكمن نقطة الارتكاز كمحور أساسي للصراعات الامبريالية في المنطقة العربية وخريطة سياستها الاقتصادية المتعرجة والمتفاوتة الاحجام والاوزان وهنا بالضبط يمكن فهم مقدار تمثيل الاحزاب لمضمون تلك المنازعات الاستعمارية الامبريالية في الوطن العربي .

الفئات الاجتماعية التي مثلها الحزب القومي

كانت الفئات الاجتماعية التي مثلها الحزب القومي ، هامشية ومعزولة ، الا في فترتين زمنيتين : الاولى عندما مثل بعض شرائح البرجوازية السنية ذات الاتجاهات الوحدوية « السورية » ، والمعادية لانعزال الكيان اللبناني ، وذلك في سنوات الثلاثينات ومطلع الاربعينات ، والثانية عندما مثل بعض شرائح البورجوازية المارونية في جبل لبنان في اواخر سنوات الخمسينات وبالاخص ابان الحرب الاهلية عام ١٩٥٨ ، اذ برز الحزب كمدافع عن « السيادة اللبنانية » بوجه « الغزو » الناصري العربي . أما بقية تاريخ الحزب القومي ، فكل الدلائل تشير الى انه نما في المناطق المعزولة عن تمركز وسائل الانتاج ، وبالتالي نشأ وشد لصالحه مجموعة فئات اجتماعية هامشية ، هذا عدا عن تمحوره في أوساط الاقليات الدينية التي كسب منها فئات واسعة في صفوفه (يمكن أن نستثني من هذه الظاهرة نشأة فرع الحزب القومي في الاردن ، اذ أنه هناك نما وكبر في البلاط الملكي وضم فئات عميلة وانتهازية ووصولية ومستفيدة بشكل مباشر من النظام واجهزة دولته وشركائه .

اذن كانت الفئات التي مثلها الحزب القومي في الاساس واقعة ضحية عزلتها الاقتصادية وبالتالي ضحية حرمانها من حصتها في تركيبة النظام الطبقي وضحية عدم استفادتها من السلطة السياسية القائمة وأجهزة الدولة المدنية أو العسكرية . ونتيجة الحرمان الذي اصيبت به تلك الفئات بسبب هامشيتها الانتاجية وعدم تشكيلها قوة عاملة أو قوة شرائية استهلاكية في بنية النظام اللبناني القائم ، اتصفت هذه الفئات « بعدائها » للطبقة الحاكمة وبشكل خاص للقوى الاقطاعية — العقارية او السياسية والدينية المتواجدة في المناطق النائية . كما انها ميزت نفسها نتيجة وضعها الاقتصادي باتجاهات سياسية « متمردة » و « خارجة » عن « القانون » وعن دائرة نطاق النظام اللبناني ومحور نشاطه السياسي والاقتصادي .

وكما كانت تلك الفئات الاجتماعية ضحية النظام وضحية طبيعة تواجدها وتوزعها الجغرافي المعزول (على أطراف الدولة) كانت أيضا ضحية الاحزاب القومية ، وفي طليعتها الحزب القومي ، الذي استغل واقعها الاقتصادي الهامشي وتخلفها الثقافي — السياسي ليعبر عن مصالحها بشكل دراماتيكي وفوقي تمثل في سلسلة اغتيالات ومجموعة انقلابات عسكرية واشتباكات مسلحة ، كانت هي في طليعة من يدفع ثمن تلك الممارسات التي أدت الى مقتل العشرات منهم والى سجن المئات وحرمان الالوف من أي « حصة عادلة » في تركيبة النظام وأجهزة دولته ، مما دفع أقساما كبيرة منهم للهجرة الى الخارج ، وخاصة بعد عام ١٩٤٩ (انتفاضة انطون سعاده المسلحة الفاشلة) وعام ١٩٥٥ (مقتل عدنان المالكي في سورية) وعام ١٩٦٢ (الانقلاب العسكري الفاشل في لبنان) . وهنا نفهم بالضبط أسباب تواجد القوميين الاجتماعيين بشكل كثيف في المغتربات وبالاخص في البلدان الافريقية واميركا اللاتينية .

اذن ليس بالصدفة ان ينمو الحزب القومي في أواسط الاقليات الدينية وتلك الفئات الاجتماعية ، ولم يكن مستغربا ولا مستبعدا أن تتوجه قيادات الحزب القومي الى تلك الفئات ، اذ كان يجمع بينهما عدة نقاط رئيسية تصب ، رغم التباين ، في اتجاه واحد ، فالحزب القومي كان يطمح لاستلام السلطة وخاصة عندما يكون ميزان القوى العالمية لصالحه (عند ارتفاع نغمة الهلال الخصيب أو الوحدة الهاشمية أو سورية الكبرى) وذلك عبر الطرق السهلة والسريعة النتائج (اغتيال ، انقلاب ، عصيان مدني) . وتلك الفئات الاجتماعية كانت في الاساس معروفة « بنقمتها » و « رفضها » للاوضاع القائمة بسبب طموحاتها السياسية وعملها الدائب (بشكل خاص الاقليات الدينية) لتمثيل نفسها في السلطة وأجهزة الدولة والتركيبة الطبقية الحاكمة . ولهذا عرفت تلك المناطق النائية والمعزولة سلسلة من الاشتباكات المسلحة والعصابات وقطاع الطرق ، ولم « تتروض » تلك الفئات الا في العهد الشهابي حيث استطاع أن يضمها الى السوق اللبنانية ويشركها في النمو الانتاجي ويساعدها على تحسين أوضاعها الاقتصادية ، والاستفادة من بعض الوظائف في مختلف أطراف النظام ، وبدأت بالفعل ومنذ ذلك التاريخ ، أو قبله بقليل ، تشعر تلك الفئات بلبنانيتها ولم تعد تشكل ذلك العائق بوجه النظام اللبناني .

وهكذا ، نتيجة تشابه أوضاع الحزب القومي وطموحاته السياسية مع أوضاع تلك الفئات وطموحاتها السياسية — الاقتصادية تم اللقاء على ارضية مشتركة ومتينة . اذ ان فكر الحزب وايديولوجية انطون سعادة كانت تلاقي تربة خصبة للنمو في أوساط تلك الفئات ، وكانت هذه الفئات الاجتماعية ترى في أيديولوجية الحزب القومي أفضل تعبير عن مصالحها الطبقية وطموحاتها السياسية (كفئة متخلفة من البورجوازية الصغيرة) ، التي تتحقق دون عناء ولا جهد ثوري بل بطرق انقلابية فوقية ، وسهلة « تحل » بها مشاكلها وأزماتها الاقتصادية بشكل سريع وخاطف .

ولذلك كما قلنا ، مثلما كانت هذه الفئات ضحية النظام وضحية أوضاعها الاقتصادية والسياسية ، كانت أيضا ضحية الحزب القومي وأداة تنفيذية لمشاريعه الانقلابية والعسكرية التي دفعت ثمنها أضعاف اضعاف ما كانت تتوقع أن تكسبه .

الحزب القومي والقوى الاستعمارية في المنطقة

أول اتهام رسمي وجه الى الحزب القومي كان من سلطات الانتداب الفرنسي عند اكتشاف أمر الحزب عام ١٩٣٥ ، وكانت التهمة التي ألقيت عليه « الفاشية والتعامل مع المانية النازية » . واستندت السلطات لاثبات الاتهام على سرية الحزب وعلاقاته التنظيمية (الزعيم والزعامة) ومبادئه ومظاهره العسكرية ولباسه والعمل لاقامة نظام جديد » . بالاضافة فيما بعد الى اشارة الزوبعة . ولقد رد سعادة في المحكمة تهمة العلاقة مع ألمانية والافكار الفاشية ، ونفى أن يكون للحزب طموح لاقامة نظام جديد ، وبرر مختلف التهم على أساس أن الحزب قائم على « الابتكار لا التقليد » .

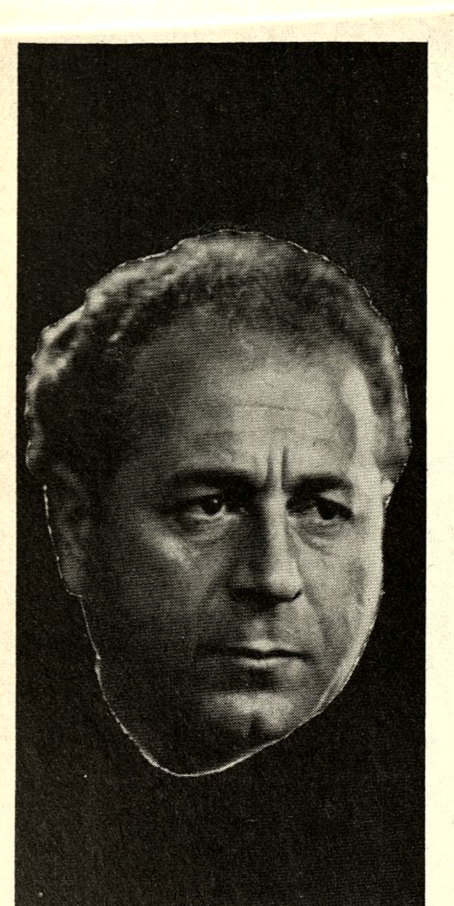
واكتشاف أمر الحزب القومي كان بداية خروجه من السرية الى العلنية ، وأيضا بداية اتجاهه للصدام المتقطع والعفوي مع سلطات الانتداب الفرنسي الذي دام من سنة ١٩٣٥ حتى سنة ١٩٣٨ ، (عام مغادرة سعاده لبنان الى المغتربات) .

وفي فترة الحرب العالمية الثانية كانت التهمة الموجهة الى الحزب هي التعامل مع المانية لمقاومة الوجود البريطاني والفرنسي ، وحاولت قيادة الحزب نفي تهمة العمالة دون جدوى ، حتى انتهت الحرب ، وسقطت المانية وزال شبح الفاشية عن أوروبة وعاد الصراع من جديد يبرز ما بين الاستعماريين الفرنسي والبريطاني . وبحكم وجود الحزب القومي بشكل بارز في ذلك الوقت في لبنان وسورية ، كان الاتهام الاساسي الموجه اليه من السلطات الفرنسية الحاكمة في البلدين هو التعامل مع بريطانية لازاحة فرنسة واحلالها مكانه . خاصة وان بريطانية اخذت تطرح في ذلك الوقت مشروع الهلال الخصيب أو سورية الكبرى تحت لواء العرش الهاشمي المعروف بولائه وانحيازه لانكلترة ، وقد التقى ذلك المشروع على أرضية واحدة مع الحزب القومي وعقيدته القومية السورية .

وبدأت منذ ذلك الوقت الاتصالات المباشرة مع كافة القوى السياسية لاخراج المشروع من حيز الافكار الى حيز الواقع والمباشرة بتنفيذه . والتقى وقتذاك سعاده في زيارة خاصة له الى الاردن مع الملك عبد الله ، للبحث في الموضوع ، وخاصة ان بريطانية كانت تطلب شرطا للمباشرة بتنفيذ المشروع وهو وجود منظمة « شعبية » ومدنية تعمل على أساس ايديولوجي وسياسي لتحقيقه . ولهذا لم يكن من المستبعد أن يلتقي سعاده مع الملك عبد الله للاتفاق على كيفية التطبيق ومباشرة العمل ، الا ان سعاده « اختلف » مع العرش ليس بسبب الفكرة بل بسبب تقسيم السلطات التنفيذية لدولة « المملكة السورية المتحدة » ، اذ اشترط سعاده اعطاء الحزب وزارتي الدفاع والتربية كخطوة أولى للقبول بالمشروع ، الا ان الملك عبد الله رفض هذه الشروط والاقتراحات مما دفع بسعاده للعودة الى لبنان وكتابة مقالة عنيفة توجهها بعنوان « نحن سوريون لا هللخصيبيون » ، شدد فيها على ان فكرة الحزب ليست استعمارية بل قومية نابعة من « واقع الحياة » .

وكان لبنان قد بدأ يتجه في ذلك الوقت لاخذ استقلاله السياسي بعد جلاء الجيش الفرنسي عن أراضيه ، وابعاد اخر مسؤول فرنسي عن التدخل بشؤونه . وفي الوقت نفسه كان « رونق » الحزب القومي بدأ بالجفاف وذلك بسببين : الاول لم يعد تلك المنظمة السياسية التي تطرح نفسها كقوة وطنية مجابهة للاستعمار الفرنسي الذي ينتهي وجوده . الثاني : ابتدأت قيادة الحزب القومي (مأمون أياس — نعمه ثابت) بالاتجاه نحو « لبننة » الحزب والقول « بالواقع اللبناني » ، مما دفع فروعه خارج لبنان وخاصة في سورية الى الانشقاق عن « المركز » لانه خرج عن « قوميته السورية » ومبادىء « الوحدة السورية » ، وذلك قبل عودة سعاده من المهجر في العام ١٩٤٧ . هذا بالاضافة الى نمو تيار ثقافي ليبرالي بداخل الحزب في صفوف الطلبة والاساتذة وبعض المتعلمين ، وكان هذا التيار متناقضا ومتفقا في الوقت نفسه ، فقسم منه عنده اتجاهات عروبية و « اسلامية » ، وقسم اخر عنده اتجاهات لبنانية و « مسيحية » وقسم ثالث يؤمن بفردية الانسان ويرفض « فلسفة » سعاده عن الامة والمجتمع ... وكان يجمع هذا التيار المتناقض اتفاقه على « دكتاتورية » سعاده ، وسلطاته التنفيذية المطلقة المتمثلة بمرتبة « الزعيم » ومطالبته بحرية التفكير داخل الحزب من خارج « العقيدة » ، مع تبني المبدأ الديمقراطي في علاقات أعضاء الحزب التنظيمية وكان على رأس هؤلاء غسان تويني ، يوسف الخال ، فايز صايغ ، صلاح لبكي ، أكرم الحوراني وفخري المعلوف وغيرهم من كبار مثقفي الحزب .

وعندما وجد سعاده الحزب على هذه الحالة ، بعد عودته من المهجر ، بدأ من جديد في اعادة تمتين اشكاله التنظيمية وصياغة ايديولوجيته وتثبيت صلاحية « الزعامة » . وطرد المنشقين عن مركز الحزب ، وصفى قيادته « اللبنانية » ، وفصل بعد حوار دام حوالي السنتين جميع أطراف التيار الذي بدأ ينمو بغيابه ويتمرد على قيادته وعقيدته . وحدث على صعيد المنطقة العربية بعد عودة سعاده ، حادثتان مهمتان : الاولى أساسية وهي قيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ واعتراف الامم المتحدة بها ، والثانية فرعية وهي انقلاب حسني الزعيم في اذار ١٩٤٩ ، الذي كانت بريطانية والمخابرات الاميركية مسؤولة بشكل مباشر عن نجاحه . وهنا بدأت الاتصالات ما بين سعاده وحسني الزعيم للقيام بعمل ما في لبنان عندما تسمح الظروف السياسية بذلك . وبدأ سعاده يشن هجوما على الحكومة اللبنانية ويتهمها بالتواطؤ مع « اليهود » ، وكانت الحكومة تتهمه بالتعامل مع « العدو الاسرائيلي » ، حتى كان الاصطدام الذي وقع بين الحزب القومي وحزب الكتائب في الجميزة ، فأصدرت الحكومة مذكرة بتوقيف سعاده الذي هرب الى دمشق وأعلن « الثورة المسلحة » على الدولة ، وطالب باسقاط السلطة مستندا في ذلك على دعم حسني الزعيم له بالمال والسلاح . الا انه حدثت عدة اجتماعات اقتصادية وسياسية في شتوره في الفترة نفسها تقريبا ما بين الحكومتين السورية واللبنانية ، أدت الى « نكث » حسني الزعيم بوعده ففشلت « الانتفاضة » المسلحة بعد وقوع عدة اشتباكات صغيرة ذهب ضحيتها عدد من القتلى . وسلم حسني الزعيم سعاده الى السلطات اللبنانية التي نفذت فيه حكم الاعدام بتهمة التعامل مع العدو والعمل على قلب نظام الحكم .


انطون سعادة

وهنا ، نلمس بالضبط مدى « نضال » الحزب القومي الذي لم يكن نضالا جماهيريا بل نضالا موقيا انقلابيا ومرهونا بتوازن القوى السياسية العربية من جهة والصراعات الاستعمارية في المنطقة من جهة ثانية ، اذ كانت حدة « نضال » الحزب تزداد عندما ترتفع نبرة المشاريع « الوحدوية » من الهلال الخصيب الى سورية الكبرى أو المملكة السورية المتحدة التي تلائم تفكير الحزب وأيديولوجية سعادة .

اتجاهات الحزب القومي السياسية بعد مقتل سعاده

وبعد فشل سعاده في تموز من العام ١٩٤٩ غرقت قيادات الحزب القومي في تحالفاتها الرجعية المشبوهة مع أقطاب الرجعية العربية وأطراف الاقطاع السياسي في سورية والعراق والاردن ولبنان . وكانت ارتباطات الحزب القومي في أواسط الخمسينات وأواخرها ومطلع سنوات الستينات مرهونة بعاملين أساسيين : الاول بداية صعود الحركة الوطنية العربية التقدمية التي توجت بالناصرية والوحدة في سورية ، ثم عادت فانتكست لتعود بالصعود من جديد ولتصطدم بهزيمة الخامس من حزيران ، والتي أدت في لبنان الى سقوط كميل شمعون وبالتالي بداية التحول في تركيبة النظام اللبناني في الفترة الشهابية ، وأيضا في الاردن حيث اندفعت الحركة الوطنية في أواسط سنوات الخمسينات الى الصدام مع سلطة الملك حسين وفرض بعض « الشروط » الديمقراطية على الملكية الاردنية . الثاني : بداية تبدل موازين القوى السياسية في

المنطقة العربية وتنوع أشكال الصراع الاستعماري المتنازع كل منهما على جذب المنطقة لجهته ، وخاصة بعد قيام دولة اسرائيل وانقلاب عبد الناصر عام ١٩٥٢ . اذ بدأت المنطقة تشهد سلسلة مشاريع بريطانية أو أميركية وبعض الاحيان مشاريع بريطانية — اميركية مشتركة ، وكانت القوى السياسية الرجعية المحلية تصعد وتهبط ، تمتد وتتقلص حسب نسبة تلك المشاريع ودورها العملي في تنفيذها ، ومقدار استفادتها منها .

وقيادات الحزب القومي لم تكن بعيدة عن تلك المنازعات أو المشاريع الاستعمارية في المنطقة، بل كانت مرافقة وتابعة لتكيفاتها وشكلت لبعض الفترات أداة تنفيذية لها .

ففي سورية مثلا ، وقف الحزب القومي مع أقطاب اليمين الرجعي المعادي للحركة الوطنية وللمد الناصري والنشاط البعثي — الشيوعي في البلاد ، أذ في الوقت الذي كانت الحركة الوطنية في سورية تتعرض لعدة حملات صهيونية وتركية وعراقية ، كان الحزب القومي يخطط «للوحدة» العراقية — السورية بالتعاون مع حكومة نوري السعيد وعبد الاله ويدافع عن سياسة الاحلاف الاستعمارية وعلى رأسها « حلف بغداد » ، بحجة مقاومة « الغزو الشيوعي » . وفي العراق ، بينما كانت حدة الصراع مرتفعة ما بين الحركة الوطنية بقيادة الناصريين والشيوعيين وبين نظام الحكم العميل في بغداد ، كانت قيادة الحزب القومي تتلقى الدعم المالي والعسكري والمعنوي من حكومة نوري السعيد . وفي لبنان ، عندما كانت الحركة الوطنية في حالة غضب واحتجاج وغليان ضد نظام حكم كميل شمعون وقف الحزب القومي معه في معركة ١٩٥٨ . وفي الاردن ، عندما ارتفعت حدة الصراع ما بين النظام الرجعي في عمان والحركة الوطنية المشدودة وثائرها الى الخارج ، كان الحزب القومي غارقا حتى اذنيه مع البلاط الملكي ،وبالتخصيص مع خال الملك حسين الشريف ناصر ووصفي التل ، وكان له نائب في المجلس مصطفى رشيد عينته القيادة رئيسا للحزب ابان الخلاف مع جورج عبد المسيح عام ١٩٥٧ ، وذلك لمدة ستة أشهر ، اذ ما لبث أن مات بداء السرطان .

اذن ، لم تكن قيادة الحزب القومي بعيدة عن الصراع الاستعماري في المنطقة العربية ، ولم تكن معزولة عن القوى السياسية المتنازعة باتجاهين : اتجاه وطني تقدمي واتجاه رجعي يميني عميل . بل كان الحزب القومي يشكل طرفا من تلك الاطراف المتنازعة ولعب دورا في الصراع المحلي ان كان هذا الدور صغيرا أم كبيرا ، الا انه يكفيه ما مثله من ادوار اختلفت احجامها وأوزانها . وبالتالي ليس من المستبعد أن يواجه الحزب القومي ما واجه ، وليس من المستغرب ان يقع في جملة تناقضات في مختلف الادوار التي لعبها ، كما أنه يمكن ان نجد تفسير أزمة الحزب القومي من خلال هذه التناقضات وما مثلته من اتجاهات أدت الى انحساره وتقلص وجوده . ولقد كانت نسبة انحسار الحزب القومي وتقلص نشاطه السياسي محصورة بمدى فعالية الحركة الوطنية في الاقطار العربية التي وجد فيها ، اذ ان الحركة الوطنية نفسها كانت تحسم بقاءه وقوة استمراره ، ومن هنا جاء التفاوت في نسبة انحسار الحزب وفترة بداية تقلصه أو زواله .

ففي سورية ، كانت بداية نهاية الحزب القومي في أواسط الخمسينات ابان نهوض الحركة الوطنية ، وبالتحديد بعد أغتياله لعدنان المالكي في العام ١٩٥٥ حيث وجهت له ضربة شبه قاضية ازالت مختلف تنظيماته من الوجود العملي في الساحة السياسية . وفي العراق انتهى وجود الحزب بسقوط نوري السعيد وملكية عبد الاله، ولم يكن له في الاساس أي نشاط سياسي قاعدي — جماهيري بل مجموعة من العناصر « القومية » العميلة لنظام الحكم وللوجود البريطاني ، فانتهت تلك العناصر ، بنهاية النظام الملكي في العام ١٩٥٨ . وفي الاردن كان الحزب القومي منذ البداية الابن المدلل للبلاط الملكي الذي نما فيه وترعرع ، الا انه انكمش على ذاته وخف نشاطه عند صعود الحركة الوطنية في سنوات الخمسينات ، ولم ينته وجود فرع الحزب القومي الا عند بداية صعود حركة المقاومة في العام ١٩٦٥ ، اذ اكثرية فئاته وقفت مع الملك حسين ووصفي التل وبعض عناصره الوطنية الشريفة غادرته والتحقت بالمقاومة الفلسطينية (طالب « اليساريون » داخل الحزب عدة مرات باعلان حل الفرع في الاردن بسبب عمالته ورجعيته ولم تستجب القيادة المتمثلة ببعض العناصر اليمينية لذلك) . أما في لبنان ، فقد استطاع الحزب القومي أن يصمد ويستمر « بالقوة » حتى الان ، وذلك بسبب ضعف وتأخر الحركة الوطنية فيه وكثرة تناقضاتها العامودية ، الا اننا لا نستطيع أن نعزل انقلاب الحزب في مطلع العام ١٩٦٢ عن تطور الحركة الوطنية ولا عن جملة « الاصلاحات » التي طرأت على بنية النظام وخاصة بالنسبة للريف اللبناني في المرحلة الشهابية وخوف قيادة الحزب من بعثرة قواه السياسية نتيجة تفكك القوى الاجتماعية الهامشية ودورها الانتاجي الصغير المنعزل . كما ان التطورات التي حدثت في صفوف الحزب القومي في لبنان بعد هزيمة ٥ حزيران والتي تمثلت في مؤتمر ملكارت أواخر العام ١٩٦٩ ونشوء « التيار اليساري القومي» فيه وتبلور وتجذر اليسارية عند بعض الفئات باتجاه ماركسي — لينيني ، لا يمكن عزلها ايضا عن حصيلة الصراعات الطبقية في لبنان ولا عن دور المقاومة في انعاش الحركة الوطنية ولا عن نمو الحركة الشعبية في الساحة اللبنانية وبروز دورها السياسي وأزمتها الاقتصادية .

هكذا نرى بان تفكك الحزب القومي وبداية اضمحلاله وضموره ، مرتبط بشكل رئيسي بتطور الصراع الطبقي في المنطقة وتبلوره ، وبمقدار نهوض الحركة الوطنية . ومن هنا نفهم بالضبط أسباب عدم تماثل تفكك الحزب القومي وتمايز فتراته الزمنية بين قطر عربي واخر (سورية — العراق — الاردن — والان لبنان) .

● اعتمدنا في تسجيل تاريخ الحزب القومي على مجموعة وثائق من «البناء» وبعض البيانات وخاصة بيان « الوضع السياسي » الصادر في دمشق عام ١٩٥٥ ، وأيضا كتابات سعيد تقي الدين وخاصة المجلدين الرابع والسادس وكتاب هنري حاماتي « جماهير وكوارث » الصادر عام ١٩٦٨ .

في العدد القادم : الحزب القومي في سوريا ولبنان في مطلع الستينات ..

من نضالات الحركة الطلابية الوطنية في مصر
«فبراير» الدامي الذي ضربت عليه السلطة ستاراً من الصمت وحوصرت أخباره حصاراً شديداً حتى لا تعرف داخلياً وخارجياً !

كانت « الحرية » قد نشرت خبرا عن مقتل طلاب في جامعة اسيوط في الشهر الماضي . وقد كانت الاحداث التي وقعت في هذه الجامعة طيلة شهر فبراير — شباط غير معروفة ، وقد ضربت السلطات المصرية حولها ستارا من الصمت وحصارا شديدا حتى لا تنتقل اخبارها الى القاهرة او الى خارج مصر .. وقد وصلت « للحرية » تفاصيل الاحداث التي وقعت في تلك الفترة مما يؤكد مدى اتساع الحركة الوطنية وطابع نضالات من ناحية ، ومدى القمع الذي تجابه به السلطة تحرك الطلاب الوطنيين من ناحية اخرى .. وهذه هي يوميات احداث جامعة اسيوط .. يوما بيوم .

الاثنين ٥ فبراير

عقدت مؤترات في كلية الهندسة لوجود طلبة مفصولين من الكلية ومطلوب القبض عليهم

الثلاثاء ٦ فبراير

ارسلت وفود الى باقي كليات الجامعة لتوضيح وشرح موقف كلية الهندسة .

الاربعاء ٧ فبراير

بدأ اضراب جزئي في كلية الهندسة

الخميس ٨ فبراير

بدأ اضراب جزئي في كلية العلوم

السبت ١٠ فبراير

تجمع طلبة كلية الهندسة والعلوم وعقد مؤتمر في كلية العلوم

الاحد ١١ فبراير

- □ تدخل بعض الاساتذة لفض الاضراب في كلية العلوم
- □ بدأ الاعتصام في كلية العلوم
- □ بدأ اخراج مجلات الحائط والبيانات ووزعت على الطلبة

الاثنين ١٢ فبراير

- □ اضراب كامل في كليتي العلوم والهندسة
- □ اتساع حلقة الاعتصام في كليتي العلوم والهندسة

الثلاثاء ١٣ فبراير

- □ اضراب جزئي لطلبة المدينة الجامعية عن الطعام
- □ مظاهرة من جامعة اسيوط الجديدة الى الشارع
- □ تصدي الامن المركزي بالعصي للمظاهرة

الاربعاء ١٤ فبراير

- □ مظاهرة اضخم من السابقة . خرج الطلبة مسلحين بالعصي
- □ تصدي الامن المركزي ببنادق الرش والقنابل المسيلة للدموع ومياه المطافىء
- □ احتمى الطلبة بمباني المدينة الجامعية (مبنى هـ) من الساعة العاشرة الى الساعة ٨ مساء في اشتباك مع الامن المركزي .
- □ عند خروج الطلاب وجدوا عربة امن مركزي بها عقيد و ٣ ضباط والسائق عسكري فضرب الطلبة العربة بالحجارة فقلبت العربة وقتل العقيد . اشتد هجوم الامن المركزي ولذا احتمى الطلبة بمبنى هـ .
- □ بدأ الطلبة في اشعال النار في بكر للكابلات ودفعها تجاه الامن المركزي
- □ بدأ انضمام الاساتذة للطلبة وشكلوا لجنة لعلاج الطلبة المصابين واحتلت الطالبات الدور الارضي والدور الرابع كمكان لنقل المصابين بها
- □ اشتباك الاهالي مع الامن المركزي
- □ اطلق ضابط امن مركزي مدفعه الرشاش على الطلبة المتمركزين فوق (مبنى هـ)
- □ امد الاهالي الطلبة بالاكل والمشروبات (شاي)
- □ اخترق الامن المركزي الحرم الجامعي (كلية العلوم) واصابوا دكتور بالبنادق الرش واعتدوا على معيد واصابوه في رأسه بالعصى . وحطموا العديد من دراجات الطلبة التي كانت موجودة بالكلية وتحطم زجاج شبابيك كلية العلوم واحرقوا جزءا من مزرعة الكلية
- □ صدر امر بالقبض على اي طالب يوجد بالشارع وقبض على ١٥ تقريبا من الطلبة
- □ اعتصم جميع الطلاب بمباني المدن الجامعية . وحاول الطلبة من اعضاء الاتحادات اشاعة البلبة بتوجيه التهم بالشيوعية للطلاب
- □ امتنعت الطالبات عن تناول وجباتهن الغذائية ، وقدمنها للطلبة المصابين وقام طلبة وطالبات الطب بالمساعدة في علاج المصابين .

الخميس ١٥ فبراير

- □ اضراب جميع الكليات بالجامعة عن الدراسة
- □ اعتصام طلبة كلية التربية وكلية التجارة بمبنى كلية التربية بالجامعة القديمة .
- □ بقي بعض الطلاب لحماية مباني الطالبات بالمدينة وخرجت مسيرة تضم جميع طلبة الجامعة باسيوط الى الشارع وعندما وصلت المسيرة الى الجامعة القديمة انضم اليها طلبة كليتي التربية والتجارة فقامت قوات الامن بمحاصرة المسيرة بالعربات المصفحة « جيش » والهجوم على الطلبة بالمدافع الرشاشة فاحتمى بعض الطلبة بمباني كلية التربية فاقتحم الامن المركزي كلية التربية واعتقل جميع الطلاب الموجودين بها
- □ اعتقال ١٥٠ طالب آخر من الذين لم يستطيعوا الهرب في الشارع
- □ الطلبة الذين استطاعوا الافلات من الامن المركزي رجعوا الى مباني المدينة الجامعية للاحتماء بها .
- □ اوامر تصدر بالتشديد في التعليمات بالقبض على اي طالب يتواجد بالشارع او يحاول السفر الى القاهرة
- □ حاصر الامن المركزي الجامعة واستطاع الطلبة لشدة هجوم الامن المركزي القيام باحراق احدى عرباتهم

السبت ١٧ فبراير

الاضراب الكامل بجميع الكليات

ماحظات عامة

- □ محطة اسيوط مليئة بالمباحث لمنع اي طالب يحاول السفر الى القاهرة والقاء القبض عليه .
- □ استطاع بعض الطلبة التخفي في ملابس بائعين وشيالين وحضروا الى القاهرة لتوضيح ما حدث في جامعة اسيوط

خسائر الطلبة

الثلاثاء ١٣ فبراير

بعض الجرحى اثر ضرب الامن المركزي بالعصي

الاربعاء ١٤ فبراير

اصابة عدد كبير جدا ببنادق الرش منهم ١٥٠ طالب اصابات خطيرة (٤ فقدوا بصرهم) ٥٠ طالبة اصبن ببنادق الرش

استشهاد طالبين نتيجة اطلاق الرصاص عليهم فوق المبنى هـ

الخميس ١٥ فبراير

اصابة عدد كبير من الطلاب اصابات خطيرة بالذخيرة الحية والقنابل اليدوية واستشهاد اربعة طلاب اخرين بالذخيرة الحية

خسائر الامن المركزي

الثلاثاء ١٣ لا خسائر

الاربعاء ١٤ احتراق عربة للامن . مصرع عقيد . اصابة ثلاثة ضباط بانقلاب عربة للامن المركزي — اصابة ١٥ جندي تقريبا .

اصابة ٢٠ جندي . مصرع اربعة جنود

اغراءات من المباحث

من يبلغ عن مكان طالب من ٩٨ طالب مطلوب القبض عليهم له مكافأة ستة جنيهات !

بيان من الاتحادات الطلابية العربية في فرنسا

كما اصدرت الاتحادات الطلابية العربية في فرنسا البيان التالي :

بدأت السلطات المصرية منذ اوائل العام الحالي في شن حملة قمع وارهاب تتزايد شدة ضد كل من يعارض كبت الحريات الديمقراطية في البلاد .

— فقد تم قمع الحركة الطلابية التي طالبت باعلى صوتها بحرية التعبير وعقد الاجتماعات وانشاء التنظيمات ، قمعا عنيفا ، اذ القي اكثر من الف طالب ومثقف مرتبط بالطلاب في غياهب السجون ، حيث يلاقون تعذيبا وحشيا .

— كذلك القي في السجون وفصل من الحزب الوحيد في مصر الصحفيون والكتاب وممثلو المسرح والمحامون الذين رفضوا تأييد اجراءات القمع ، واعربوا عن تعاطفهم مع الطلبة .

— كذلك وجهت الضربات الى الطبقة العاملة ، فقد وقعت اضرابات في اماكن مختلفة من مصر خلال الشهور الاخيرة ربطت بين المطالب الاقتصادية والحريات السياسية والنقابية . وقد ادت هذه الاضرابات في معظم الاحيان الى وقوع مصادمات دامية مع قوات الامن . وبرغم صمت الصحافة الكامل ازاء هذه الاضرابات ، فان النظام الحالي غير قادر على كبت اصوات العمال ، كعمال لشحن والتفريغ في ميناء الاسكندرية الذين فصلوا تعسفا من اعمالهم فقاموا باحتلال ارصفة الميناء في شهر ديسمبر الماضي . ولجأت السلطات الى السلاح البحري الحربي لمحاصرتهم وارغامهم على التسليم .

وتهدف حملة القمع هذه كما هو واضح لان يسود الارهاب البلاد . ولكن الحركة الطلابية لم تفقد مع ذلك روحها النضالية . فالاجتماعات الجماهيرية والمظاهرات اليومية التي يتزايد عدد المشتركين فيها تطالب بالافراج عن المعتقلين ورفع كافة انواع الرقابة وكافة الاجراءات الاستثنائية ، وهذه التحركات تدحض المزاعم التي تدعي ان المعتقلين « حفنة قليلة » من مثيري الشغب منعزلة عن جماهير الطلبة « الصامتين » ! ..

وتعكس هذه الحركة التناقضات المتزايدة الحدة بين الجماهير العربية العريضة من جهة والانظمة الانهزامية من جهة اخرى ، في الوقت الذي تستسلم فيه هذه الانظمة امام اسرائيل والامبريالية .

وازاء هذا الموقف تعلن المنظمات الموقعة على هذا البيان ما يلي :

١ — انها تحتج بقوة على عمليات القمع التي تجري في مصر .

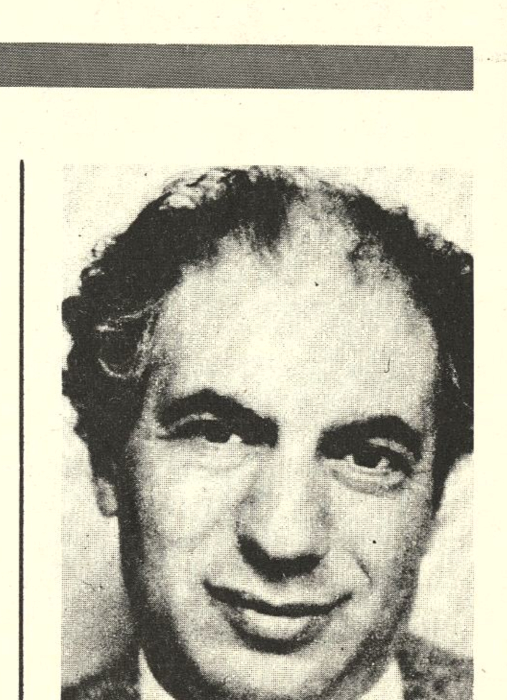
— انها تطالب بوضع حد فورا لتعذيب المعتقلين السياسيين وبان يتم الافراج عنهم في اقرب وقت ممكن .

— ضمان الحريات الاساسية في مصر .

التوقيعات

الطلبة التقدميون المصريون في فرنسا — الاتحاد العام لطلبة فلسطين — فرع فرنسا — الاتحاد العام للطلبة اللبنانيين بفرنسا — الاتحاد الوطني لطلبة المغرب — اتحاد الطلبة العراقيين بفرنسا — الاتحاد العام للطلبة التونسيين — الاتحاد العام للطلبة الموريتانيين — الطلبة التقدميون السوريون — اتحاد طلبة افريقيا السوداء بفرنسا — الاتحاد العام لطلبة جزر المارتينيل — اتحاد طلبة غيانا — اتحاد المبعوثين والطلبة — الاتحاد العام لطلبة جوادلوب — اتحاد الطلبة اليونانيين في باريس — رابطة العمال العرب بفرنسا .

نداء من الكتاب والأدباء الفرنسيين من اجل المعتقلين السياسيين في مصر
- الهدف من حملة القمع أن يسود الخوف مصر -


ماكسيم رودنسون

جان بول سارتر

وجهت مجموعة من اشهر المثقفين والكتاب العالميين المعروفين بمناصرتهم الدائمة للحريات ومناصرتهم لقضايا التحرر العربي والقضية الفلسطينية وعلى رأسهم جاك بيرك وشارل بتلهايم وجان بول سارتر وماكسيم رودنسون ؛ وجهت هذه المجموعة النداء التالي من اجل المعتقلين السياسيين الوطنيين في مصر :

نداء من الكتاب والادباء في فرنسا من اجل المسجونين السياسيين في مصر

شنت السلطات المصرية خلال الشهور الاخيرة حملة قمع وارهاب متزايدة الشدة ضد كل الذين تجرؤوا على المطالبة بالحريات الاساسية وبالديمقراطية السياسية والنقابية في البلاد .

والقي بالاف الطلبة والعمال والمثقفين في غياهب السجون بلا محاكمة حتى الان ، كما فصل عدد منهم تعسفا من اعمالهم وفصل عدد اخر من « الحزب المصري الوحيد » ، (المقصود الاتحاد الاشتراكي العربي) ، وهو ما يعني عمليا منعهم من مزاولة اي عمل او نشاط ويلاقي المعتقلون الوانا من التعذيب ، فهم يضربون على اي مكان من اجسادهم ، ويعلق بعضهم من يديه في السقف طوال ساعات ويترك ، اخرون ليال كاملة بلا اردية او اغطية في زنازين غمرت بالماء ، كما يلاقي الجميع الوانا من الاذلال الشديد . وتسعى السلطات بذلك الى تحطيم معنوياتهم ، او دفعهم الى التخلي عن افكارهم واستنكارها . وهم معزولون تماماً عن العالم الخارجي ، ولم يسمح حتى لمحاميهم بالاتصال بهم .

وتشعر عائلاتهم واصدقاؤهم وحتى معارفهم بالخوف .. فهم يتوقعون في كل ليلة ان يطرق رجال البوليس ابوابهم ويوقظونهم من نومهم ويفتشون مساكنهم ، ويحدث احيانا ان يلقى القبض على والد شخص هارب من البوليس او على اخيه بدون اذن من النيابة .

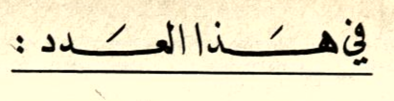
والهدف من حملة القمع هذه كما هو واضح ، ان « يسود الخوف مصر كما قال مراسل صحيفة « اللوموند » في القاهرة ، اي تحطيم كل رغبة في الحرية ، هذه الرغبة التي تتأكد كل يوم في مصر ، لذلك فاننا لا يمكن ان نقف مكتوفي الايدي امام هذه الحملة .

اننا ندد بقوة بتعذيب المعتقلين ، ونطالب بالافراج عنهم فورا ، وبأن يحاكم علنا كل من تقرر تقديمهم للمحاكمة . كما نطالب بان تتوقف جميع اعمال القمع ضد اي شخص يعبرعن رأي مستقل ، وبان تتاح فرصة حرية التعبير الكاملة للاصوات الحرة في مصر :

توقيعات الكتاب في فرنسا :

جاك بيرك — شارل بتلهايم — كلود بوردين — مانويل برديبه — فرنسوا شاتلين — موريس كلافيل — فرنسوا اديلاسودا — رينيه دومون — ماريا انطونيتا ماكيوشي — رولان بارت — ميشيل فوكو — روجيه جارودي — جان جانيه — جان لوك جودار — دانييل جيران — جان لاكوتور — سيمون لاكوتور — البير بول لانتان — ميشيل ليريس — فانسان مونتاي — جيلبير موري — جان بول سارتر — ميشيل روكار — ماكسيم رودنسون — بول سويزي— البرتو جاكوفييلي .

الحرية
اسبوعية سياسية عربية



في هـذا العـدد :

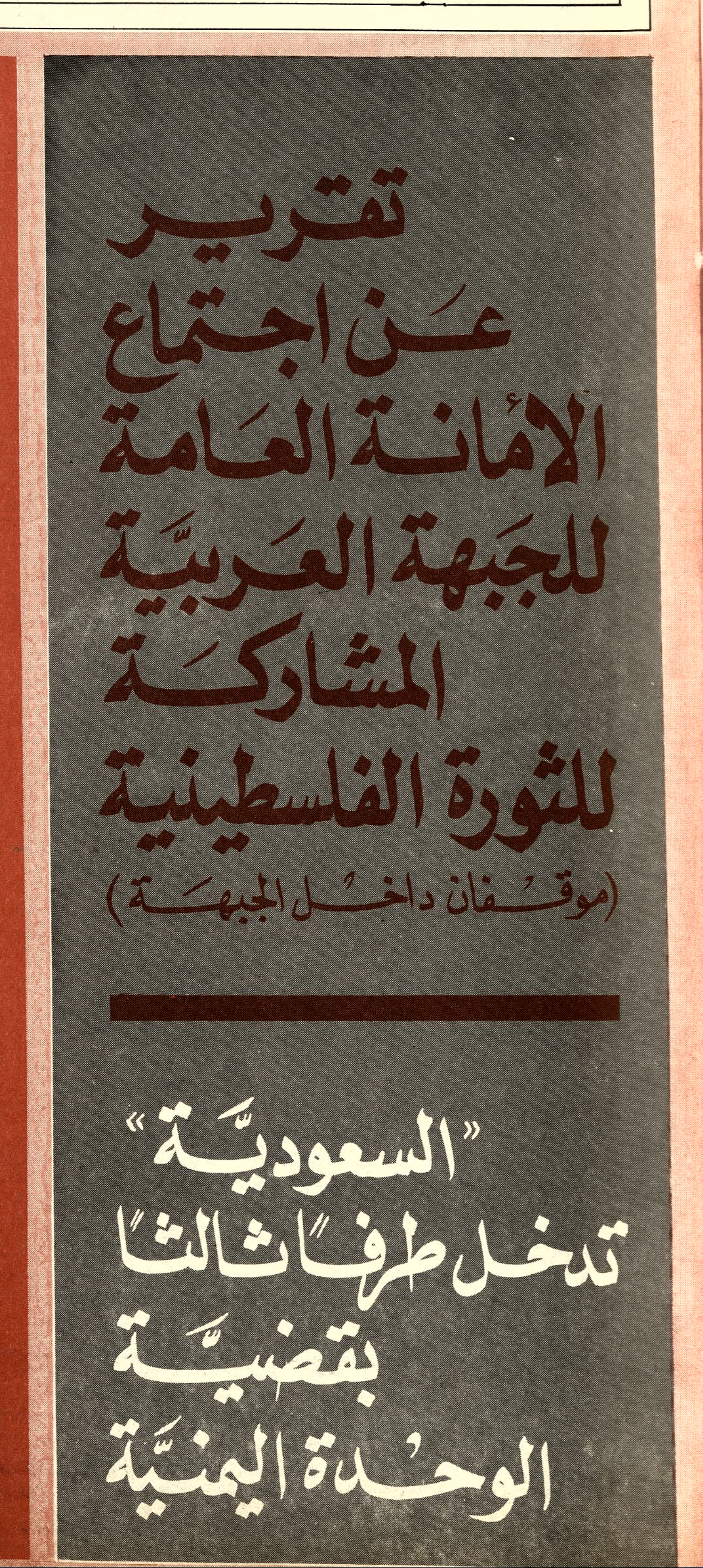
بيروت - الأثنين ٩-٤-١٩٧٣ - العدد ٦١٦ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - AL-HOURRIAH - № 616 9/4/1973







لبنان
الحركة الطلابية تتصدى لموجة القمع



حكومة السادات الجديدة

مأزق الحل السلمي والتناقضات الداخلية

عندما استقالت حكومة الدكتور محمود فوزي في أواخر عام ١٩٧١ في مرحلة الضباب التي منعت حدوث موعد الحسم الذي حدده السادات انذاك ، وجاءت حكومة الدكتور عزيز صدقي تساءل الطلاب والحركة الشعبية لماذا استقالت الوزارة القديمة ولماذا جاءت الوزارة الجديدة ، فكان الجواب : جاءت وزارة الدكتور عزيز صدقي من أجل التحضير للمعركة !

وبعد أقل من عام ونصف لم تنجح وزارة الدكتور صدقي في التحضير للمعركة وتبين ان المشاكل الداخلية تزداد ، وان المواصلات « خربانة » وان القاهرة غير مستعدة لزخات مطر شديدة ، فما بالك بالقنابل ، واكتشفت صفقات فساد كبرى ورشوات وعمليات تهريب عملات صعبة، وذهب حافظ اسماعيل الى واشنطن وعاد خائبا ، وقامت الانتفاضة الطلابية الوطنية الثانية واعتقل عدد كبير من الطلاب والكتاب والمثقفين وزادت حدة القمع والارهاب ، وطالت اجراءات القمع رموز الثقافة المصرية واقطابها وادباؤها الكبار ، واشتدت التناقضات الداخلية بين الكتل الحاكمة بين مجموعة الاتحاد الاشتراكي «الرجعية» وبين مجموعة هيكل — صدقي — وهي التكنوقراطية اليمينية ، التي تحاول أن تظهر بمظهر عصري بالاسلوب الهيكلي .. كل ذلك تجمع في الفترة الاخيرة ووجد السادات نفسه مجبرا على تغيير الوزارة وتسلم رئاسة الحكومة بنفسه وحصر الصلاحيات بيديه ، وأعلن في خطابه ان مرحلة جديدة قد بدأت .. مرحلة المواجهة الشاملة !

هذه هي الصورة الفعلية لاوضاع الحكم المصري .. وهي صورة تعكس حقيقة الازمة العميقة التي يعيشها النظام المصري بعجزه عن حل المسألة الوطنية التي بدورها تؤدي الى نمو وصعود الحركة الشعبية في نضالها الديموقراطي من أجل استقلالها السياسي والفكري والنقابي عن النظام القائم .

وفي الفترة الاخيرة زادت أزمة النظام المصري حدة . فعلى صعيد رحلة الحل السلمي والحوار مع أميركا رجع الحكم بدون أي حل أو أمل بحل. ووجد نفسه من جديد أمام المأزق .

فنيكسون قال لحافظ اسماعيل : « الحل الوحيد أن تقدموا تنازلات أكثر .. وان تفاوضوا الاسرائيليين على طاولة مفاوضات واحدة » !..

أما موقف أميركا فهو واضح : تحريك القضية من أجل هذه المفاوضات لا « فرض حل » على اسرائيل .

وعاد حافظ اسماعيل خائبا .. وبرر السادات هذه المرة الحوار مع اميركا بأنه كان للاستماع الى رأي أميركا !.. (لحد الان لا يعرف الحكم المصري رأي اميركا!) ، رأي « دولة كبرى » عضو في مجلس الامن ! ،ولها علاقة خاصة بالقضية .. (ومرة اخرى يجرى تحييد الموقف الاميركي واعتباره مجرد موقف دولة يجب الحوار معها لتغيير هذا الموقف أو تعديله ليقترب من الحياد) ...

واذا كانت الشروط الاميركية العلنية التي قالها السادات علنا واعترف بها هي المزيد من التنازلات والمفاوضة مع اسرائيل ، فان شروطها غير المعلنة والضمنية تندرج تحت مسألة محددة :

« تغيرات داخلية نهائية في مصر لصالح النفوذ والمصالح الاميركية »أي حدوث تراجعات نهائية على صعيد الحكم والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية تربط الاقتصاد المصري بعجلة الرأسمال الاميركي ، وتؤدي الى حرية كاملة للرأسمال الاجنبي والقطاع الخاص ... وتراجعات سياسية تؤدي الى وجود حكم قوي يمسك بقبضة حديدية الاوضاع الداخلية ويقمع الحركة الشعبية والجماهيرية، ويضع حدا لنمو التيارات اليسارية والثورية الجديدة في مصر .

هذه الشروط الاميركية غير المعلنة والضمنية هي الطريق الى تغيير الموقف الاميركي ، وهي الطريق الى الوصول الى « حل سلمي » ترضى عنه اميركا ، وترضى عنه اسرائيل .. أي حل سلمي — اميركي — اسرائيلي كامل .

ومع كل التنازلات والتراجعات التي بدأت منذ ان بدأ القبول بقرار مجلس الامن ، والتي ازدادت مع المبادرات الاميركية منذ مشروع روجرز الى رحلة حافظ اسماعيل الاخيرة ، مع كل هذه التنازلات وجد التحالف الطبقي في مصر نفسه مطالب بالمزيد من التراجعات لينقذ نفسه على يد الاميركيين ، وبما انه لا يملك طريق المجابهة الفعلية مع اسرائيل، ولا يملك طريق التعبئة الشعبية الداخلية التي يعتبرها خطرا أكبر عليه من خط الاستسلام ، فانه في كل رحلة فشل وخيبة تبدأ حيرته وتزداد التناقضات والصراعات بين كتله وتتباعد مواقفها، ويبدي بعضها استعداده لمزيد من التنازل والتراجع ، بينما يعجز الاخر عن تقديم أي حل ، وتزداد حدة هذه التناقضات في صفوف الكتل الحاكمة خاصة بعد نمو الحركة الشعبية والوطنية وتزايد التذمر الجماهيري .

وتطرح هذه الكتل الحاكمة مواقفها المتناقضة: اتركوا الباب مفتوحا للحوار المستمر مع أميركا .. لعل وعسى ، وقدموا تنازلات أكثر ، حسنوا العلاقات من جديد مع الاتحاد السوفياتي ، « غازلوا » الصين ، متنوا العلاقات مع أوروبا الغربية ، ضغط عسكري على الحدود لتصبح القضية ساخنة — ولكن بحدود — لا تساهل مع الطلاب .. مزيد من القمع والارهاب.. الاحتواء أفضل من القمع (نظرية هيكل) ..

وفي الفترة الاخيرة .. وبالضبط منذ قيام الحركة الطلابية الوطنية هذا العام، ازدادت التناقضات بين الكتل الحاكمة .. وانقسمت الى كتلتين رئيسيتين :

□ كتلة « أقصى الرجعية » التي تمركزت في الاتحاد الاشتراكي العربي وفي مجلس الشعب وطالبت بالضرب واتباع أشد اساليب القمع ..ووصلت بأسلوبها القمعي الى عقر دار « الكتلة الاخرى » في « الاهرام » .. وطالت بقمعها حتى رموز الثقافة البورجوازية وأهراماتها التي تحرص البورجوازية المصرية باستمرار على احاطتها بالرعاية والفخر بابداعها الثقافي والادبي (توفيق الحكيم ونجيب محفوظ خاصة) . وهذه الكتلة تمثل القوى الاجتماعية المتخلفة في النظام المصري وخاصة الرأسمالية الزراعية والملاك الكبار الذين ازداد دورهم ونفوذهم أخيرا .. وظهرت هذه الكتلة بأنها هي الكتلة الاقوى والاكثر نفوذا وهيمنة وسيطرة في الدولة .

□ كتلة « اليمين العصري والتكنوقراطي » التي ينطق باسمها هيكل ، والذي تعتبر وزارة الدكتور صدقي أكثر تمثيلا له .. هذه الكتلة توافق على القمع بحدود ، وتريد العلاقات الخارجية بحدود ، علاقات مع الاتحاد السوفياتي بحدود (دون تطرف جماعة صبري وشرف) .. وعلاقة مع اميركا بحدود الاعتراف بالعلاقة مع الاتحاد السوفياتي (بالعودة الى نظرية الحياد وعدم الانحياز ..) وبالنسبة للاجراءات الاخيرة ، التي طالت الكتاب والصحفيين .. كان موقفها: الاحتواء بدلا من القمع .

وقد شنت الكتلة الاولى حملة قوية للاطاحة بالوزارة بعد أن اشتدت الخلافات بينهما .

هذا هو السبب الذي دفع السادات الى استلام رئاسة الحكومة بنفسه ، وقد جاء بحكومة محسوبة عليه بالاساس ترضي كتلة «أقصى الرجعية» ولا تغضب كتلة التكنوقراط !

وفي نفس الوقت أعلن نفسه حاكما عسكريا في محاولة للامساك بالسلطة تماما ، وللسير في طريق القمع للحركة الشعبية الى أقصى حد ، ولوضع حد لاي تحرك داخلي في الجيش سواء من الكتل الحاكمة المتصارعة .. أو من أثر التذمر الشعبي والوطني في صفوف الضباط الشباب والصغار .